مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

العدد الثالث– سبتمبر ٢٠٢٠– المجلد الرابع

# أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د/ بوسي حمدي حسن موسى[1]
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة– جامعة دمنهور

## ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي، ومدى تأثر هذه العلاقة بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات، مثل حجم مجلس الإدارة، ودرجة استقلاله، والملكية الإدارية، والملكية العائلية، والخبرة المالية للجنة المراجعة، كمتغيرات معدلة. ولتحقيق هدف البحث تم تحليل الدراسات المحاسبية السابقة لاشتقاق فروض البحث، ثم تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، للفترة من ٢٠١٦–٢٠١٨. وخلص البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للتحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي. وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات المعدلة على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، انتهى البحث إلى أن كل من متغير حجم مجلس الإدارة، والملكية العائلية له تأثير إيجابي معنوي، بينما كل من متغير الملكية الإدارية واستقلال مجلس الإدارة والخبرة المالية للجنة المراجعة له تأثير سلبي معنوي على العلاقة محل الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:** التحفظ المحاسبي– التجنب الضريبي– حجم مجلس الإدارة– استقلال مجلس الإدارة– الملكية الإدارية– الملكية العائلية– الخبرة المالية للجنة المراجعة– الشركات المقيدة بالبورصة المصرية .

[1]E.mail: Poussy_Moussa@yahoo.com

# The Impact of Internal Corporate Governance Mechanisms on The Relationship between Accounting Conservatism and Tax Avoidance: an Empirical Study on Firms listed in The Egyptian Stock Exchange


## Abstract

The primary objective of this research is to investigate the relation between Accounting Conservatism and Tax Avoidance. Additionally, The research examines how this relation is influenced by some Internal Corporate Governance Mechanisms Including Size of Management Board, Independence of Management Board, Managerial Ownership, Family Ownership, The Financial Expertise of Audit Committee as moderating variables. To achieve the aim of the research, an empirical study was conducted on a sample of firms listed in the Egyptian stock exchange for the period between 2016-2018. the study shows that Accounting Conservatism has a significant Positive Effect on Tax Avoidance level. The research also reveals that both Management Board Size and Family Ownership have significant positive effect on the relationship between Accounting Conservatism and Tax Avoidance.

while each of Managerial Ownership ,or Management Board Independence ,Financial Expertise of Audit Committee has significant Negative effect on this relation.


**Keywords:** Accounting Conservatism– Tax Avoidance – Size of Management Board– Management Board Independence– Managerial Ownership- Family Ownership– Financial Expertise of Audit Committee firms listed in the Egyptian stock exchange.

## ١- مقدمه البحث

تعد الضريبة أحد أهم مصادر الإيرادات الحيوية للدولة، والتي تستخدمها الحكومة في تحقيق مستوى معقول من الرخاء والرفاهية للمجتمع، وذلك من خلال استخدام الحصيلة الضريبية في سد احتياجات المجتمع من الخدمات العامة، مثل الخدمات الأمنية والتعليمية والصحية . ولأن الضريبة تعتبر فريضة نقدية إلزامية تنظمها وتحددها مجموعة من القوانين، فإنها تمثل عبء ضريبياً يتم اقتطاعه من إيرادات الشركة ، لذلك تلجا بعض الشركات إلى استخدام أساليب ووسائل لمعالجة المعاملات والأحداث الاقتصادية بطريقة تؤدى إلى تخفيض المدفوعات الضريبية، سواء عن طريق استخدام أساليب ووسائل قانونية ، وهو ما يعرف بممارسات التجنب الضريبي، أو عن طريق استخدام أساليب ووسائل غير قانونية ، وهو ما يعرف بممارسات التهرب الضريبي (Apriliytana and Tang, etal., 2019; Widur, et al., 2019; Suryarini, 2018).

كما أدى التعارض في المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم، وعدم تماثل المعلومات بينهما، إلى ظهور مشاكل الوكالة، والتي تدفع الإدارة إلى القيام باتخاذ القرارات التي تعظم من مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة حملة الأسهم. ومنها على سبيل المثال، استخدام الإدارة لمجموعة من الممارسات لتخفيض دخل الشركة المعلن، ويعد التجنب الضريبي أحد أهم هذه الممارسات في الآونة الأخيرة والتي يتم استخدامها لتخفيض العبء الضريبي والتهرب من سداد الضريبة المستحقة، مما يؤثر ذلك بشكل سلبي على حصيلة إيرادات الدولة الناتجة عن الضرائب وقدرة الحكومة على تقديم خدمات عامة جيدة للمجتمع (Muhsin, 2019).

ويستخدم التحفظ المحاسبي، كعرف محاسبي، للقضاء على مشاكل الوكالة وذلك من خلال استخدام معايير صارمة للتحقق من الأرباح عند الاعتراف بها، وذلك بعكس ما يتم القيام به عند الاعتراف بالخسائر، مما يترتب على ذلك أن يتم الاعتراف بالخسائر في توقيت مبكر، بينما يتم تأجيل الاعتراف بالأرباح إلى المستقبل، ويساهم ذلك أيضا في الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والإدارة وتخفيض احتمالات حدوث انهيار في أسعار الأسهم في المستقبل. إلا إنه من ناحية أخرى، ينتج عن استخدام التحفظ المحاسبي إعداد قوائم مالية متحيزة تفتقر إلى الملاءمة، حيث يؤثر التحفظ المحاسبي، بشكل سلبي، على جودة الأرباح المكتسبة، كذلك تحويل جزء من الأرباح الخاضعة

للضريبة إلى المستقبل وتأجيل المدفوعات الضريبية، فإذا كانت هناك احتمالات مرتفعة لتخفيض المعدلات الضريبية في المستقبل، فإنه يترتب على تطبيق التحفظ المحاسبي الاعتراف بالخسائر في الفترات ذات المعدلات الضريبية المرتفعة وتحويل الأرباح إلى الفترات المستقبلية ذات المعدلات الضريبية المنخفضة، وهذا يعني أنه من الممكن استخدام التحفظ المحاسبي كألية من اليات التجنب الضريبي (Nasr and Ntim,2018; Tobias, 2018; Yuniarrsih, 2018).

وبما أن المعايير المحاسبية لا تغطي كافة المعاملات المحاسبية من حيث كيفية معالجتها، فإن هناك أمور محاسبية تحتاج إلى اتخاذ أحكام من قبل المديرين والمحاسبين، وقد تتراوح هذه الأحكام ما بين محايد وتعسفي ومتحفظ، لذلك يعتمد مستوى التحفظ المحاسبي على تقديرات وأحكام المديرين، وأن وجود نظام هيكلي فعال لتشغيل ورقابة الشركة يهدف إلى تحقيق توازن بين مصالح الإدارة ومصالح حملة الأسهم، أو ما يعرف بحوكمة الشركات، سوف يساهم في تحقيق مراقبة فعالة لتقديرات وأحكام المديرين واستخدام عرف التحفظ المحاسبي بشكل فعال، لذا يبرز دور الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – هيكل الملكية) في الحد من قيام المديرين بسلوكيات انتهازية واستخدام عرف التحفظ المحاسبي بفعالية في إعداد التقارير المالية (Mohammed, etal., 2017; Huillier, 2014).

## ٢- مشكلة البحث

يؤدي الفصل بين الملكية والإدارة في الشركات إلى حدوث تعارضات جوهرية بين مصالح ملاك الشركة ومصالح مديريها. وتنشا هذه التعارضات اذا قام المديرون بالتصرفات التي تعظم من مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الملاك وتعمل على تحويل الثروة لأنفسهم، وأيضا باتخاذ القرارات التي لا تؤثر إيجابا على قيمة الشركة. ومن أمثلة هذه القرارات، القرار الخاص بالقيام بممارسات التجنب الضريبي التي تهدف إلى تخفيض المدفوعات الضريبية والتهرب من سداد الضريبة المستحقة. وبالنظر إلى التحفظ المحاسبي كأداة يمكن أن تحسن من كفاءة التعاقدات في ظل وجود مشاكل الوكالة، فمن المتوقع أن يتزايد الطلب عليه مع تزايد مشاكل الوكالة بين الإدارة والملاك، إلا أنه من ناحية أخرى، يمكن أن يستخدم التحفظ المحاسبي كأداة من أدوات التجنب الضريبي، لأنه يقوم على تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح، وهنا تبرز أهمية وجود وتفعيل أليات حوكمة الشركات بهدف حماية حقوق ومصالح الأطراف المختلفة بمنشآت الأعمال والتأكيد على الاستخدام الفعال لعرف التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية.

كما أثار التحفظ المحاسبي جدلا واسعا على مستوى أدبيات الفكر المحاسبي ، حيث اهتمت العديد من الأبحاث بدراسة التحفظ المحاسبي من حيث مفهومه وأنواعه وطرق قياسه ودوافع الطلب عليه ، إلا أن هناك ندرة في الدراسات الخاصة بأثر التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي ، خاصة في ظل التفاوت الملحوظ في درجة التحفظ الذي تنطوي علية التقارير المالية للشركات المصرية ، كذلك تعددت الدراسات التي تناولت أهمية حوكمة الشركات في الحد من ممارسات التجنب الضريبي وأثر كل متغير من متغيرات الحوكمة على هذه الممارسات ، إلا أن هناك ندرة في الدراسات بشأن أثر آليات الحوكمة على العلاقة بين التحفظ وممارسات التجنب الضريبي .

وعلى هذا تتمثل مشكلة البحث في عدم تناول ووضوح العلاقة التفاعلية بين اليات حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي وأثر هذه العلاقة على ممارسات التجنب الضريبي، وذلك نظرا لندرة الدراسات العلمية في هذا المجال، وبصفة خاصة في الدول النامية، مما يفتح ذلك الباب أمام العديد من البحوث لاستكشاف الواقع في تلك الدول، وبالتالي تحاول هذه الدراسة الإجابة نظريا وعمليا على التساؤلات التالية :

ما هو مفهوم التجنب الضريبي وأوجه الاختلافات بينه وبين التهرب الضريبي والتخطيط الضريبي؟، ما هي اليات التجنب الضريبي ومقاييسه ؟، وما هي منافع وتكاليف التجنب الضريبي؟، وما هو مفهوم وأنواع ومقاييس التحفظ المحاسبي؟، وما هي المنافع المترتبة على استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية؟، وما هي العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي و ممارسات التجنب الضريبي ؟، وما هو تأثير حجم واستقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي؟، وما هو تأثير هيكل الملكية سواء كانت الملكية الإدارية أو الملكية العائلية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي؟، وما هو تأثير الخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي؟

## ٣- هدف البحث

يهدف هذا البحص بصورة أساسية إلى دراسة واختبار أثر مستوى التحفظ المحاسبي المشروط على ممارسات التجنب الضريبي . كما يهدف البحث أيضا إلى دراسة واختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – هيكل الملكية) على هذه العلاقة باعتبارها متغيرات معدلة moderators للعلاقة. وسيتم تحقيق ذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٤- أهمية ودوافع البحث

ترجع أهمية ودوافع البحث لعدة اعتبارات ، أهمها ما يلي :

- ندرة الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال، وبالتالي سوف تقوم الباحثة في هذه الدراسة بتوفير دليل عملي من البيئة المصرية عن أثر مستوى التحفظ المحاسبي المشروط على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة– لجنة المراجعة– هيكل الملكية) كمتغيرات معدلة على مستوى معنوية واتجاه هذه العلاقة. ومن ثم التوصل إلى بعض النتائج التي تفيد الباحثين وصناع السياسات الضريبية والمستثمرين والمديرين حول التجنب الضريبي وأهميته، والمنافع والتكاليف المرتبطة به، وتحديد أثر مستوى التحفظ المشروط على ممارسات التجنب الضريبي، وأيضا أثر العلاقة التفاعلية بين مستوى التحفظ المشروط والآليات الداخلية للحوكمة على ممارسات التجنب الضريبي.
- التركيز على دراسة قضية بحثية خاصة بالتجنب الضريبي وربطها بمحددات عملية مثل الحوكمة.
- تضييق فجوة البحث المحاسبي في مجال البحث باتباع منهجية عملية تتلافى عيوب الدراسات الميدانية باستخدام الاستقصاء.
- يمثل البحث امتدادا للدراسات المحاسبية في مجال التحفظ المحاسبي، من خلال توضيح مفهوم التحفظ المحاسبي، أنواعه، دوافع ومبررات الطلب عليه، ونماذج قياسه، وأثره على ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية.

## ٥-حدود البحث

يقتصر البحث على دراسة أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي بالنسبة للشركات غير المالية المسجلة في البورصة المصرية ويخرج عنه المؤسسات المالية لأنها تخضع لقواعد خاصة بالإفصاح والشفافية والرقابة، وذلك خلال فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٦ وحتى ٢٠١٨.

كما يقتصر البحث على دراسة أثر التحفظ المحاسبي المشروط على ممارسات التجنب الضريبي دون التعرض للعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على ممارسات التجنب الضريبي (مثل إدارة الأرباح، والمسئولية الاجتماعية)، كذلك يقتصر البحث على دراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة (مجلس الإدارة – لجنة المراجعة – هيكل الملكية) فقط كمتغيرات معدلة لهذه العلاقة. وأخيرا، فإن تعميم نتائج البحث سيكون في ضوء تلك الحدود والعينة التي سيجرى عليها البحث.

## ٦- خطة البحث

انطلاقا من أهداف وأهمية ودوافع البحث، وفي ضوء مشكلته وحدوده، سوف يتم تنظيم المتبقي منه على النحو التالي:

٦-١- الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي.

٦-٢- الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي.

٦-٣- تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٦-٤- الدراسة التطبيقية.

٦-٥- خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته، وأهم مجالات البحث المقترحة.

## ٦-١ الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي

تعد الضريبة فريضة نقدية إلزامية، وبالتالي تمثل عبء على دافعها غالبا ما يسعى إلى تجنبها عند اتخاذ القرارات الإدارية، ولأن العديد من تلك القرارات سوف تتأثر ضريبيا، فإن متخذي القرارات عليهم الأخذ في الاعتبار الأثار الضريبية لما يتخذونه من قرارات، ومن هنا يظهر دور التجنب الضريبي. وقد أصبحت الطرق والأساليب التي تتبعها الشركات من اجل التجنب الضريبي أكثر تعقيدا في السنوات الأخيرة (بدوي وزكي، ٢٠١٦).

وقدمت الدراسات السابقة مفاهيم عديدة مختلفة للتجنب الضريبي، ولا يوجد تعريف محدد متفق عليه لهذا التجنب، فقد عرفته بعض الدراسات (Mappadang,etal., 2018; Bayar and Sardarli, 2018; Aramide, et al., 2013) على أنه القدرة على دفع مبلغ منخفض من الضريبة عن الأرباح المحاسبية المحققة، بينما عرفته دراسات أخرى (Purwantini, 2017; Pilos,2017) على إنه انخفاض في الالتزامات الضريبية الصريحة وهو يمثل سلسلة من إستراتيجيات التخطيط الضريبي، وتقع إستراتيجيات التخطيط الضريبي القانونية في نهاية أحد أطراف هذه السلسلة والتي تؤدي إلى انخفاض في الالتزامات الضريبية مثل الاستثمار في السندات المحلية، بينما تقع استراتيجيات التخطيط غير القانونية والتي تؤدي إلى انخفاض هائل في الالتزامات الضريبية في نهاية الطرف الأخر من السلسلة مثل التهرب الضريبي وعدم الالتزام الضريبي وعدوانية الضرائب .

كما عرفت دراسات (Yuniiarsih, 2018; Ariff and Hashim, 2014; Fullartan, 2009) التجنب الضريبي على أنه يعتمد على تحقيق منافع ضريبية من خلال استغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية، لذلك فإن هذه الأنشطة تتم في ظل الإلتزام التام بالقانون الضريبي.

أما عن الفرق بين التجنب الضريبي Tax Avoidanceوالتهرب الضريبي Tax Evasion، فقد أوضحت دراسات ( الشرايري، ٢٠٠٨؛ Bandyopadhyay, 2012; Fullartan, 2009 ;Christians, 2017)

أن التهرب الضريبي يعد أحد الممارسات غير المشروعة لتخفيض العبء الضريبي، وذلك من خلال إخفاء الأرباح والمعلومات الهامة عن السلطات الضريبية أو الاعتراف بمصروفات غير حقيقية، أو التزوير في الالتزامات الضريبية. ويعتبر الغش الضريبي أحد أشكال التهرب الضريبي والتي يعاقب عليها القانون في حال اكتشافه، وفي ظل الغش الضريبي يتم التزوير والتلاعب في المستندات والسجلات المحاسبية وإعداد قوائم مالية محرفة تحريفا جوهريا، وقد ينتج التهرب الضريبي أيضا عن الإهمال أو الحذف أو أخطاء غير مقصودة، أما في حالة إذا تهرب الفرد من دفع الضريبة من خلال استغلا المواد غير الواضحة والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية لتخفيض الالتزامات الضريبية وذلك دون مخالفة القوانين الضريبية، فإن هذه الحالة تعرف بالتجنب الضريبي.

وفي حالة التهرب الضريبي، لا يتم الإفصاح عن المعاملات التي يترتب عليها التزامات ضريبية، ولكن يتم الإفصاح عن كافة تفاصيل المعاملات في حالة التجنب الضريبي، بينما يعتبر التهرب الضريبي إحدى الممارسات غير المشروعة للتهرب من دفع الضريبة. وبمعنى أخر، يمكن تعريف التجنب الضريبي على إنه تصرف متعمد لتخفيض الالتزامات الضريبية من خلال استخدام طرق قانونية ، بينما يعرف التهرب الضريبي على إنه تصرف متعمد للتهرب من سداد الالتزامات الضريبية باستخدام وسائل غير مشروعة.

أما عن مفهوم التخطيط الضريبي Tax Planning، فقد تناولت العديد من الدراسات هذا المفهوم، حيث ذكر محمد (٢٠١٠، ص٤) أن التخطيط الضريبي يمثل "تلك الإجراءات التي يقوم بها المكلف من أجل تخفيض الالتزامات الضريبية الواجب دفعها دون أن تتعارض تلك الإجراءات مع القوانين المعمول بها ". كما أوضح علي وعبد الرحمن ( ٢٠١٤، ص٥٨٦) أن التخطيط الضريبي يتمثل في الاستفادة من الحوافز والمزايا الضريبية التي تسمح بها القوانين والتشريعات الضريبية في الدول التي تمارس فيها الشركات نشاطها الاقتصادي ، كما أوضحت دراسات(Yee,et al.,2018; Fullartan,2009) أن القوانين الضريبية تتضمن نصوص ومواد تساعد الشركات على القيام بمعالجات ضريبية تؤدي إلى تخفيض الالتزامات الضريبية وذلك دون الخروج عن القانون الضريبي وهذا ما يعرف بأنشطة التجنب الضريبي المقبولة أو التخطيط الضريبي.

وفي ضوء التفرقة بين التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي، فقد أوضحت دراسات (Alstadseter, et al., 2018;Otto,2015) أن كل من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي يقوم على تخفيض الالتزامات الضريبية في ظل إطار القانون الضريبي والالتزام بقواعده، لذلك فإنه من الصعب التفرقة بين هاتين النوعين من الأنشطة وذلك لشرعية وقانونية كلتا النوعين من الأنشطة، إلا إنه توجد بعض الاختلافات البسيطة بينهما، ومنها على سبيل المثال، تحاول الشركة في ظل التخطيط الضريبي أن تقلل من مدفوعاتها الضريبية من خلال استخدام الخيارات المتاحة أمامها، فقد تقوم الشركة بالاستثمار في محفظة أوراق مالية تخضع لمعدلات ضريبية منخفضة وذلك كنشاط من أنشطة التخطيط الضريبي. بينما تقوم الشركة في ظل التجنب الضريبي بتخفيض التزاماتها الضريبية من خلال ابتكار طرق جديدة لتحقيق ذلك بدون مخالفة القوانين الضريبية مثل استخدام الية تسعير التحويل.

وتستخلص الباحثة مما سبق أنه لا توجد فروق جوهرية بين التخطيط والتجنب الضريبي، فكثير من الدراسات السابقة تعاملت مع هذين المفهومين على أنهما نفس الشيء، حيث يستهدف كل منهما تخفيض الأعباء الضريبية من خلال تنظيم الشئون المالية للعميل بطريقة تساعد على تحقيق ذلك، أو تأجيل سداد الضريبة وذلك من خلال اختيار المعالجات أو السياسات المحاسبية، أو الآليات التي تساعد على نقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو تأجيل الضريبة أو الاستفادة من فترة الإعفاء الضريبي. كما أن كل من التخطيط الضريبي والتجنب الضريبي يقوم على تخفيض الالتزامات الضريبية أو تأجيل سدادها دون مخالفة القوانين الضريبية المعمول بها وذلك من خلال اتباع طرق وإجراءات قانونية مع استغلال الفجوات والثغرات الموجودة في القوانين الضريبية.

بينما توجد اختلافات جوهرية بينهما وبين التهرب الضريبي والذي يمثل أحد الممارسات غير المشروعة للتهرب من دفع الضريبة، حيث يقوم الممول في ظل التهرب الضريبي باستخدام وسائل وطرق غير مشروعة للتهرب من سداد الالتزامات الضريبية نهائيا وليس تخفيضها أو تأجيل سدادها.

وبشان منافع وتكاليف التجنب الضريبي توجد العديد من المنافع المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي أهمها، الوفورات النقدية الناتجة عن انخفاض المدفوعات الضريبية نتيجة القيام بهذه الممارسات، ويساهم ذلك في زيادة التدفقات النقدية للشركة وتوفير الأموال اللازمة للقيام بالمزيد من المشاريع الاستثمارية، مما يعظم ذلك من قيمة الشركة ، كذلك زيادة حجم المكافآت التي سوف يحصل عليها المديرون في حالة قيامهم بممارسات التجنب الضريبي بشكل فعال، كما توجد منافع أخرى تتمثل في انخفاض مستوى مخاطر عدم القدرة على الدفع وانخفاض تكاليف الديون بالتبعية، انخفاض تكاليف الإفلاس المتوقعة (Yee,etal., 2018; Jamei, 2017; Masripah and Fitriasari, 2016 .;Annuar,e t al.,2014)

ومن ناحية أخرى، نجد إنه على مستوى الدول النامية، تتمثل تكاليف الوكالة الأكثر وضوحا في الانتهازية الإدارية وأنشطة تحويل الثروة لصالح الإدارة مستغلة في ذلك الغموض المصاحب لعملية التجنب الضريبي، وضعف نظم حماية المستثمر (عيسى ،٢٠١٥)، حيث أن الملاك ليس لديهم المعرفة الكاملة بكافة ممارسات التجنب الضريبي التي يقوم بها المديرون، مما يترتب على ذلك زيادة تكاليف الوكالة وضعف هياكل الرقابة الداخلية ( Annuar,et al.,2014).

وتوجد العديد من الأضرار المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي منها، العقوبات التي يمكن أن تتعرض لها الشركة من قبل السلطات الضريبية المختصة في حال اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي من قبل السلطات المختصة، وذلك عند قيامها بمراجعة الدفاتر والسجلات والمستندات التي تم على أساسها إعداد الإقرار الضريبي واحتساب الضريبة المستحقة، هذا وبالإضافة إلى مدفوعات الضرائب الإضافية والغرامات التي سوف تفرضها السلطات الضريبية المختصة على الشركة، مما يؤثر ذلك سلبا على التدفقات النقدية المتاحة للشركة بجانب التاثير السلبي لذلك على سمعة الشركة وشرعيتها، أيضا قد يؤثر قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي بالسلب على أسعار أسهمها (Annuar,et al.,2014; Ariff and Hashim, 2014).

كما أضافت دراسات (Kadir, 2018; Pilos,2017) أن قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي يمكن أن يفسد العلاقة بينها وبين الحكومة والمجتمع بصفة عامة، وذلك لانخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة القيام بهذه الممارسات مما يؤثر ذلك سلبا بالتبعية على قدرة الحكومة على الوفاء بمتطلبات واحتياجات المجتمع. وفي حالة اكتشاف هذه السلوكيات الانتهازية وقيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، سوف يدرك المجتمع في هذه الحالة عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية، مما يؤدي ذلك إلى مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض أرباح ومبيعات الشركة في المستقبل، بالإضافة إلى انخفاض قيمة الشركة والعائد على الاستثمارات.

وتستخلص الباحثة مما سبق أن أهم المنافع المترتبة على القيام بممارسات التجنب الضريبي هي الوفورات النقدية الناتجة عن القيام بهذه الممارسات والتي يمكن استغلالها في القيام بمشاريع استثمارية جديدة تزيد من أرباح وقيمة الشركة، إلا إنه من ناحية أخرى، أن القيام بهذه الممارسات يمكن أن يعرض الشركة لمزيد من العقوبات والغرامات في حال اكتشاف هذه الممارسات من قبل السلطات الضريبية المختصة، فضلا عن مخاطر الإساءة إلى سمعة الشركة والتي سوف تؤثر بالسلب على قيمة الشركة وأسعار أسهمها، هذا وبالإضافة إلى مقاطعة منتجات الشركة وانخفاض أرباحها ومبيعاتها نتيجة عدم وفاء الشركة بمسئولياتها الاجتماعية.

وبشان اليات التجنب الضريبي يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارة الشركة باختيار الآليات والسياسات التي تؤدي إلى تخفيض المدفوعات الضريبية وذلك في ضوء الالتزام بأحكام وقواعد القانون الضريبي، ومن أهم اليات التجنب الضريبي الملاذات الضريبية Tax Heaven، والتسعير التحويلي Transfer Pricing، وتوزيع الديون وتحويل الأرباح ، ويمكن تناول هذه الآليات على النحو التالي:

**أ- الملاذات الضريبية**

تعتبر الملاذ الضريبية أحد الآليات المستخدمة في التجنب الضريبي، حيث يتم نقل الأرباح إلى المناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة ، أو تخضع لمعاملة ضريبية خاصة، أو غير خاضعة للضريبة (Waluyo, 2017). وأن قيام الشركات باستغلال الثغرات في القانون الضريبي وعدم التطابق في القواعد الضريبية في الأنظمة الضريبية الدولية أدى إلى اتجاه الشركات إلى نقل أو تحويل الأرباح لمناطق لا يتم فرض ضرائب بها أو ذات معدلات ضريبية منخفضة ، ويطلق على تلك المناطق الملاذ الضريبية، مما يؤدي لتخفيض المدفوعات الضريبية الإجمالية لهذه الشركات ، وهذه التصرفات تعتبر قانونية ومشروعة لأن تحركات رأس المال والأفراد لم يتم تغطيته في القانون الضريبي حتى الأن. ومن ثم يمكن إدراك حقيقة أن القواعد الضريبية الدولية فشلت في مواكبة العولمة والتغيرات التكنولوجية، فالاتفاقيات الدولية الضريبية تهدف إلى تجنب الازدواج الضريبي للشركات متعددة الجنسيات، ولذلك فإن استراتيجيات التجنب الضريبي أصبحت عدوانية واستغلت مثل هذه الاتفاقيات لتحقيق تخفيض ضريبي مضاعف (محمود، ٢٠١٧).

**ب- التسعير التحويلي**

يعتبر التسعير التحويلي أحد الأساليب التي تستخدمها الشركات الدولية لتخفيض المدفوعات الضريبية، ويقصد بها الطريقة التي تستخدم في تسعير المنتجات والخدمات التي يتم تحويلها بين شركات المجموعة، فقد تستخدم الشركة أسعار تحويل مزيفة (غير صحيحة) لا تتوافق مع الأسعار السوقية لتسعير المنتجات والخدمات التي يتم تحويلها إلى فروعها المختلفة أو بين فروعها المختلفة التي توجد في دول أخرى تختلف فيما بينها من حيث القوانين الضريبية الخاضعة لها ، فعلى سبيل المثال، قد تقوم الشركة بتسعير منتجاتها وخدماتها التي يتم تحويلها إلى الفروع الموجودة في البلدان ذات معدلات ضريبية مرتفعة بأسعار أقل من الأسعار السوقية السائدة ، وهى بذلك تعمل على نقل الأرباح المنخفضة إلى هذه البلدان ، بينما تقوم الشركة بتحويل منجاتها وخدماتها إلى الفروع في البلدان ذات معدلات ضريبية منخفضة بأسعار أعلى من الأسعار السوقية السائدة، وهى بذلك تعمل على تحويل الأرباح المرتفعة إلى هذه البلدان (Sari,et al.,2017; Schffer,2013; Hansen, et al. .,1992)

**ت- توزيع الديون وتحويل الأرباح**

في ظل هذه الالية يتم تحويل الأرباح من المناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى مناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، وذلك من خلال الحصول على مزيد من القروض والسلفيات في المناطق ذات معدلات ضريبية مرتفعة وتقليل حجم الديون في المناطق ذات معدلات ضريبية منخفضة، وذلك دون تغيير حجم الدين الخاص بالشركة (Kadir, 2018).

وبشان أهم التشريعات والإصدارات المصرية التي تناولت موضوع التجنب الضريبي، فبالرغم من أن التجنب الضريبي يقوم على استخدام طرق وإجراءات قانونية لتخفيض مقدار الضريبة وتحقيق مزايا ضريبية، إلا أن الهدف من القيام بهذه الممارسات يتعارض مع الأهداف الرئيسية للأنظمة الضريبية، لذلك تعمل القوانين الضريبية في الدول المختلفة على مكافحة ومحاربة التجنب الضريبي. وفي ضوء التشريعات والإصدارات المصرية التي ركزت على هذا الموضوع ، نجد إنه قانون ضرائب الدخل المصري رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المادة ٩٢ مكرر المضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ تنص على ما يلي:

"عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأية معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو احد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، ويستوى في ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم على مرحلة واحدة أو على مراحل، وتكون العبرة لدى ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة "

وتحدد المادة المذكورة، أن الغرض الرئيسي للمعاملة أو أحد الأغراض الرئيسية يكون تجنب الضريبة، بصفة خاصة في الحالات التالية:

أ- إذا كان الربح المتوقع للمعاملة قبل خصم الضريبة ضئيلا بالمقارنة مع قيمة المزايا الضريبية المتوقعة للمعاملة.

ب- أدت المعاملة إلى إعفاءات ضريبية ملحوظة لا تعكس المخاطر التي يتعرض لها الممول أو تدفقات النقدية نتيجة للمعاملة.

ت- إذا تضمنت المعاملة بعض العناصر التي لها تأثير متناقض، أو يؤدي إلى إلغاء بعضها البعض.

وفي جميع الأحوال يقع على مصلحة الضرائب عبء إثبات أن الفرض الرئيسي أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة، وللممول أن يقدم الدليل على إنه لا توجد أسباب ضريبية وراء اختياره أو إتمامه للمعاملة، وتشكل لجنة بقرار من وزير المالية برئاسة رئيس مصلحة الضرائب أو من ينيبه للنظر

في حالات التجنب الضريبي، ولا يجوز إخطار الممول بتوافر إحدى حالات التجنب الضريبي في شأنه إلا بعد موافقة تلك اللجنة.

كما استحدث قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ نصا يعطي لمصلحة الضرائب الحق في تحديد السعر المحايد للمعاملات التي تتم بين الشركات المرتبطة، حيث اهتمت التشريعات الضريبية بالمعاملات والتحويلات التي تتم بين الشركة الأم والفروع أو بين الفروع الموجودة في بلدان مختلفة من حيث الأنظمة الضريبية الخاضعة لها، وذلك لما تؤدي إلية هذه التحويلات من تخفيض المدفوعات الضريبية من خلال تحويل الأرباح من البلدان ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى البلدان ذات معدلات ضريبية منخفضة، حيث تنص المادة (٣٠) من القانون على ما يلي:

"إذا قام الأشخاص المرتبطون بوضع شروط في معاملاتهم التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي تتم بين أشخاص مرتبطين من شأنها تخفيض وعاء الضريبة، أو نقل عبئها من شخص خاضع إلى أخر معفي أو غير خاضع لها يكون لمصلحة الضرائب تحديد الربح الخاضع للضريبة على أساس السعر المحايد وتحدد اللائحة التنفيذية طرق تحديد السعر المحايد.

وتنص المادة (٣٩) من اللائحة التنفيذية القانون على أن يتم تحديد السعر المحايد المنصوص عليه في المادة (٣٠) من القانون طبقا لإحدى الطرق التالية:

**أ- طريقة السعر الحر المقارن**

وفقا لهذه الطريقة يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بيان الأطراف المرتبطة على أساس سعر ذات السلعة أو الخدمة إذا تمت بين الشركة وأشخاص غير مرتبطين.

**ب- طريقة التكلفة الإجمالية مضافا إليها هامش ربح**

وفقا لهذه الطريقة يمكن تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس إجمالي تكلفة السلعة أو الخدمة مضافا إليها نسبة مئوية معينة كهامش ربح لصالح الشركة البائعة أو مؤدية الخدمة، ويحدد هامش الربح على أساس هامش الربح الذي يحصل علية الممول في معاملاته التي تتم مع اطراف مستقلة أو هامش الربح الذي يحصل علية طرف أخر مستقل في معاملات أخرى مشابهة.

**ت- طريقة سعر إعادة البيع**

وفقا لهذه الطريقة يكون تحديد سعر السلعة أو الخدمة فيما بين الأطراف المرتبطة على أساس سعر السلعة أو الخدمة وفقا لسعر إعادة البيع إلى طرف ثالث غير مرتبط بعد خصم نسبة تمثل هامش ربح مناسب للطرف الوسيط، ويحدد هامش الربح على أساس الهامش الذي يحصل عليه نفس البائع من

خلال معاملاته مع اطراف مستقلة، كما يجوز أن يحدد على أساس الهامش الذي يحصل عليه الممول المستقل في معاملة مماثلة.

وقد أوضحت المادة رقم (٤٠) من اللائحة التنفيذية للقانون أن تكون الأولوية في تحديد السعر المحايد لطريقة السعر الحر المقارن، وفي حالة عدم توافر البيانات اللازمة لتطبيق هذه الطريقة يتم تطبيق إحدى الطريقتين الأخرين المنصوص عليهما في المادة السابقة ، وفي حالة عدم امكانية تطبيق أي من الطرق الثلاثة المشار إليها في المادة السابقة ، يجوز اتباع أي طريقة أخرى ملائمة للممول، وفي جميع الأحوال يجوز الاتفاق مسبقا بين الإدارة الضريبية والممول على الطريقة التي يتبعها الممول في تحديد السعر المحايد (سعر التحويل) عند تعامله مع الأطراف المرتبطة.

وبشان مقاييس التجنب الضريبي توجد العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى التجنب الضريبي، ويمكن تقسيم هذه المقاييس إلى مجموعتين (Bayar and Sardarli, 2018- ;Aramide,et al.,2013;Dyreng,et al.,2007)

**المجموعة الأولى: المقاييس التي تعتمد على احتساب نسبة الضريبة إلى الدخل المحاسبي أو ما يعرف بمعدل الضريبة الفعال ETR**

تستخدم هذه المقاييس في تحديد مدى فعالية أنشطة التجنب الضريبي للشركة، وتوجد العديد من أشكال معدل الضريبة الفعال مثل:

**أ- معدل الضريبة الفعال المحسوب وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP ETR**

GAAP ETR= مجموع مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية + مصروف ضريبة الدخل المؤجلة.

وتمثل الضرائب المؤجلة الضرائب التي سوف يتم دفعها في المستقبل نتيجة اختلاف الدخل عن الدخل الخاضع للضريبة، حيث يترتب على القيام بأنشطة التجنب الضريبي انخفاض مصروف ضريبة الدخل عن الفترة الحالية وزيادة مصروف ضريبة الدخل المؤجلة، لذلك فإن انخفاض معدل الضريبة الفعال المحسوب وفقا لGAAP يعكس ارتفاع معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي.

**ب- معدل الضريبة الفعال الحالي Current ETR**

Current ETR= قيمة مصروف ضريبة الدخل عن السنة الحالية / الدخل المحاسبي قبل الضريبة

ويعكس هذا المقياس استراتيجية تأخير أو تأجيل دفع الضريبة وذلك لاستخدامه مصروف الضريبة عن الفترة الحالية، وأن انخفاض هذا المعدل يعكس ارتفاع معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي.

**ت- معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الأجل Cash Long Term ETR**

ويتم إيجاده من خلال قسمة قيمة الضريبة المدفوعة نقدا لعدد من السنوات على الدخل المحاسبي قبل الضريبة لعدد من السنوات، وأن اعتماد هذا المقياس على استخدام قيمة الضريبة المدفوعة نقدا وليس قيمة مصروف ضريبة الدخل يساعد على الحد من الأثار المحتملة للمسموحات والإعفاءات الضريبية ، وذلك بعكس المقاييس الأخرى مثل GAAP ETR، Current ETR والتي لا تأخذ المسموحات والإعفاءات الضريبية في الحسبان، وأن انخفاض هذا المعدل يعكس ارتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي.

**ث- مصروف ضريبة الدخل / التدفقات النقدية التشغيلية**

أن قيام هذا المقياس باستبدال الأرباح المحاسبية بالتدفقات النقدية التشغيلية، فإنه بذلك يعكس قيمة عبء الضريبة الحقيقي التي تتحمله الشركة، كما إنه يستبعد تأثير إجراءات محاسبة الاستحقاقات.

**ج- قيمة الضريبة المدفوعة نقدا / التدفقات النقدية التشغيلية**

يتميز هذا المقياس بانه لا يعتمد على استخدام محاسبة الاستحقاقات في قياس معدل القيام بأنشطة التجنب الضريبي.

**المجموعة الثانية : المقاييس التي تعتمد على احتساب الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة Book-Tax Gap BTG**

يمكن استخدام حجم الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة لقياس معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي، ويوجد نوعان من هذا المقياس:

**أ- إجمالي الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة Total BTG**

يعاب على هذا المقياس إنه لا يعكس استراتيجية تأجيل الضريبة، بالإضافة إلى إمكانية تأثره بممارسات إدارة الأرباح.

**ب- بواقي الفجوة بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة BTG Residual**

تم تطوير هذا المقياس من خلال استخدام الجزء غير المفسر من إجمالي الفجوة ليعرف ببواقي الفجوة .

كما أضافت دراسات أخرى (Apriliyana and; Nugroho and Augstia, 2017; Suryarini,2018) مقاييس أخرى للتجنب الضريبي مثل المنافع الضريبية غير المعتمدة أو غير المعترف بها وهى تمثل القيمة المقدرة للمدخرات أو الوفورات الضريبية الناتجة عن ممارسات التجنب

الضريبي، والنزاعات مع السلطات الضريبية، وهو متغير وهمي يشير إلى إذا ما كانت الشركة لديها نزاعات مع السلطات الضريبية أم لا.

وتستخلص الباحثة مما سبق إلى أن التجنب الضريبي يهدف إلى تخفيض الالتزامات الضريبية من خلال اتباع طرق وإجراءات قانونية وذلك دون مخالفة القوانين الضريبية المعمول بها، ويترتب على القيام بممارسات التجنب الضريبي تحقيق وفورات نقدية والتي يمكن استغلالها في القيام بمشاريع استثمارية جديدة تزيد من أرباح الشركة وقيمتها، وتوجد العديد من الآليات التي يمكن استخدامها في تخفيض المدفوعات الضريبية دون الخروج عن أحكام وقواعد القانون الضريبي مثل الملاذات الضريبية، التسعير التحويلي. كما توجد العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لتحديد مستوى التجنب الضريبي من أهمها معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الأجل ومعدل الضريبة الفعال الحالي.

## ٦-٢ الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي أحد أبرز الاعتبارات الأساسية التي قامت عليها نظرية المحاسبة منذ نشأتها كقيد جوهري على اختيار السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، في ظل حالة عدم التأكد المرتبطة ببيئة الأعمال. ويمثل التحفظ المحاسبي مجالا واسعا للجدل في علم المحاسبة. ولا يوجد تعريف متفق عليه للتحفظ حيث تباينت محاولات تعريفه رغم تأثيره البالغ على مضمون كل من المعايير المحاسبية والممارسة العملية لأغراض إعداد القوائم المالية ( الحناوي،٢٠١٨)، حيث تنبع الحاجة إلى استخدام التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية نتيجة لظهور مشاكل الوكالة وعدم قيام الإدارة باستغلال موارد الشركة لتعظيم ثروة المساهمين ، لذلك تم استخدام مبدا التحفظ المحاسبي بهدف تخفيف مشاكل الوكالة وحماية حقوق المساهمين وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة والعرض الصادق للقوائم المالية ( Bayk and Ramezanahmadi,2016).

### ٦-٢-١ مفهوم وأنواع التحفظ المحاسبي

يعتبر التحفظ المحاسبي أحد الخصائص الكيفية للمعلومات المحاسبية، وأحد أقدم المفاهيم التي تم مناقشتها في الأدب المحاسبي، وأكثرها تأثيرا على الممارسة المحاسبية، وعلى الرغم من أهميته النظرية والعملية، إلا إنه لا يوجد تعريف محدد رسمي متفق عليه. ويعد أكثر التعريفات شيوعا للتحفظ المحاسبي هو تعريف (Basu,1997) والذي عرف التحفظ المحاسبي على إنه حاجة المحاسبين إلى التوصل إلى درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأخبار الجيدة مثل الأرباح وذلك بالمقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأخبار السيئة مثل الخسائر، وهذا يعني أن مفهوم التحفظ المحاسبي يقوم على عدم وجود تماثل بين متطلبات التحقق من الأرباح ومتطلبات التحقق من الخسائر، فكلما زادت

الاختلافات بين متطلبات التحقق من الأرباح ومتطلبات التحقق من الخسائر، فإن هذا يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي (Mohammed, et al., 2017; Hassani, et al., 2013).

كما عرف (Givoly and Hayn, 2000) التحفظ المحاسبي على إنه معيار الاختيار بين المبادئ المحاسبية ، بحيث يتم اختيار المبادئ التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المتراكمة أو المجمعة، وذلك من خلال تأخير الاعتراف بالإيرادات، وتعجيل الاعتراف بالمصروفات، وتخفيض التقييمات الخاصة بالأصول ، وزيادة التقييمات الخاصة بالالتزامات. ومن أمثلة الممارسات المحاسبية المتحفظة، استخدام فترات زمنية قصيرة لإهلاك الأصول الملموسة، استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا لتقييم المخزون، المغالاة في تقدير المعاشات ومصروفات البحوث والتطوير (Zhang Li, 2017 and; Narayanan and; Burkart, 2005; Nasr and Ntim, 2018) .

كما أوضحت دراسة (Yuniarsih, 2018) أن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد المبادئ التي يتم استخدامها في إعداد القوائم المالية، حيث يقوم هذا المبدأ على اختيار السياسات والطرق المحاسبية التي تؤدي إلى عدم تضخيم أرقام الأصول والدخل المحاسبي، وفي ظل هذا المبدأ تعترف الشركة بالخسائر أول بأول وتؤجل الاعتراف بالأرباح لحين تحققها والحصول عليها، لذلك يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على إنه المبدأ الذي يقوم على تخفيض الأرباح وصافي الأصول في حالة وجود أخبار سيئة، وعدم زيادة الأرباح وصافي الأصول في حالة وجود أخبار جيدة .

كما قدمت المنظمات المهنية العديد من التعاريف للتحفظ المحاسبي خلال السنوات الأخيرة، فعلى سبيل المصال، تضمنت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢)، والتي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB عام ١٩٨٠، والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مفهوم للتحفظ المحاسبي، يقوم على أخذ الحيطة والحذر في الحسبان عند القيام برد الفعل تجاه أحداث عدم التأكد، وذلك من أجل ضمان الأخذ بعناية في الاعتبار ، أحداث عدم التأكد والمخاطر المتضمنة في أنشطة الأعمال ( Forofhi, et al., 2013; Neag and Masca,2015).

كما أوضح تقرير لجنة معايير المحاسبة الدولية الصادر عام ١٩٨٩ (IASC,1989) أن التحفظ المحاسبي يهدف إلى مواجهة معدي القوائم المالية لأحداث عدم التأكد من خلال أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية، بحيث لا ينتج عنها تضخيم للدخل والأصول أو تقليل للمصروفات والالتزامات (Kung,et al., 2011).

أما عن أنواع التحفظ المحاسبي، فقد قامت الدراسات السابقة بتقسيم التحفظ المحاسبي إلى نوعين، وإن كانت قد استخدمت مسميات مختلفة لهذين النوعين ، إلا أن هذه المسميات تعبر عن نفس

المفهوم، ويتمثل هذين النوعين في التحفظ المشروط ، والتحفظ غير المشروط ، وذلك على النحو التالي: ( عبد الملك ،٢٠١٠، عبد الحليم ،٢٠١٥، Ji,et al.,2016; Salama and Putnam, 2015; Neag and Masca, 2015)

أ- **التحفظ المشروط:** وهو تحفظ لاحق أو معتمد على وقوع أحداث معينة أو أنباء معينة أو تحفظ الأرباح. ويقصد به قيام الشركة بتخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول في ظل وقوع أحداث غير ملائمة أو حدوث أنباء غير سارة، مع عدم زيادة القيم الدفترية لصافي الأصول في ظل وقوع أحداث ملائمة أو حدوث أنباء سارة إلا إذا توافر دليل على تحققها، وهذا يعني إنه في ظل التحفظ المشروط يختلف توقيت الاعتراف بالأنباء السارة عن توقيت الاعتراف بالأنباء غير السارة في الربح المحاسبي وهذا ما يعرف بتوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness، حيث يتطلب تأجيل الاعتراف بالأنباء السارة وتعجيل الاعتراف بالأنباء غير السارة، لذلك تعكس أرباح الشركة الخسائر المتوقعة بدرجة أسرع مقارنة بالمكاسب المتوقعة في سنة معينة. ومن أمثلة الإجراءات المحاسبية ذات التحفظ المشروط ، تطبيق طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل للمحاسبة عن تكلفة المخزون، والاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة مما يترتب عليه انخفاض في الأرباح ومن ثم سوف تتأثر التدفقات النقدية (عبد الملك، ٢٠١٠، عبد الحليم، ٢٠١٥، Ji,et al.,2016 ; Neag and Masca,2015)

ب- **التحفظ غير المشروط:** وهو تحفظ سابق أو مستقل عن وقوع أحداث معينة أو أنباء معينة أو تحفظ قائمة المركز المالي: ويقصد به استخدام إجراءات محاسبية متحفظة لقياس وتسجيل الأصول بقيم دفترية تقل عن القيم السوقية لها على مدار عمرها الإنتاجي، مما يؤدي ذلك إلى وجود شهرة متوقعة غير مسجلة. ويشير التحفظ غير المشروط إلى تخفيض منتظم في القيمة الدفترية لصافي الأصول بالنسبة لقيمتها السوقية وذلك دون الاستناد إلى وقوع أحداث أو أنباء معينة ، ومن أمثلة الممارسات المحاسبية ذات التحفظ غير المشروط، معالجة تكلفة إنشاء العناصر غير الملموسة داخليا كمصروفات بدلا من رسملتها، وإهلاك الأصول الثابتة بطرق الإهلاك المعجل مقارنة بإهلاكها الاقتصادي، واتباع التكلفة التاريخية في تقييم الأصول مما يترتب عليه انخفاض في قيمة صافي الأصول، واستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا لتقييم مخزون أخر المدة.

واتضح أيضا وجود علاقة عكسية بين نوعي التحفظ ، حيث أن تطبيق التحفظ غير المشروط يمكن أن يقلل من التأثير الكلي للتحفظ المشروط.

### ٦-٢-٢ المنافع المترتبة على استخدام التحفظ المحاسبي

توجد العديد من المنافع المترتبة على استخدام التحفظ المحاسبي والتي تمثل مبررات ودوافع وجود التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- تتمثل المنفعة الرئيسية للتحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة التعاقدات التي تتم سواء بين المساهمين والإدارة (عقود مكافات الإدارة) أو بين المساهمين والدائنين (عقود المديونية) ، حيث يقصد بالتعاقدات تلك العقود التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة (عبيد،٢٠١٠) ، ويشير (Narayanan and Burkart,2005) إلى أن التحفظ المحاسبي يعتبر أحد الأساليب المستخدمة للتعامل مع مشكلة التخلل الأخلاقي بين الأطراف المختلفة للتعاقدات في الشركة والناتجة عن عدم تماثل المعلومات والعوائد التي يحصلون عليها والالتزامات التي يتحملون بها بين هذه الأطراف.

وفيما يتعلق بعقود مكافات الإدارة ، يميل المديرون في ظل اعتماد عقود مكافات وحوافز الإدارة على الأرباح المحاسبية إلى تعظيم الأرباح وذلك لزيادة قيمة المكافآت التي يحصلون عليها، ومع امتلاك المديرين لمعلومات كثيرة وهامة لا تتوافر لدى الأطراف الأخرى، وفي ظل غياب معايير التحقق، يستطيع المديرين توجية التقديرات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية نحو مستويات مرتفعة من أجل الحصول على مزيد من المكافآت والحوافز، ويساعد استخدام عرف التحفظ المحاسبي على الحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة بشأن التلاعب في الأرباح، وتقليل فرص حصول المديرين على مكافات أو حوافز مبالغ فيها وتخفيض الخسائر المحتملة أن تنتج عن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين المساهمين والإدارة وزيادة قيمة الشركة، حيث يساهم استخدام عرف التحفظ المحاسبي في تحسين قيمة الشركة وزيادة كفاءة عقود مكافات الإدارة من خلال إنتاج أرقام محاسبية منخفضة القيمة، لذلك يعد التحفظ المحاسبي أحد طرق علاج تطلعات الإدارة الانتهازية لتعظيم مكافاتها على حساب أصحاب المصالح الأخرى(Ahmed,et al., 2002; Tobias, 2018).

كما أوضحت دراسات (Ramezanahmad,2016; Bayk and Neag and Masca, 2015) أن استخدام التحفظ المحاسبي يحسن من كفاءة عقود مكافات الإدارة وذلك لإنه يساعد على الحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة في الأجل القصير والتي تتضمن قبول والقيام بمشروعات استثمارية التي تحقق أرباحا في الأجل القصير بصرف النظر عن الأرباح أو الخسائر التي سوف تحققها في الأجل الطويل.

أما فيما يتعلق بعقود المديونية، يساعد استخدام التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة عقود المديونية من خلال تقليل مشكلة عدم التماثل في المعلومات بين المقرضين والمقترضين، حيث يفيد التحفظ المحاسبي في توفير إشارات زمنية لمخاطر الإقراض من خلال الاعتراف بالخسائر في التوقيت المناسب، مما يساعد في حماية المقرضين من مخاطر الإقراض، كذلك أن تقليل فجوة المعلومات بين المقرضين والمقترضين سوف يساهم في تخفيض حدة التعارض في المصالح بين المساهمين والدائنين، مما يدفع ذلك المقرضين إلى تخفيض معدلات الفائدة على القروض ومن ثم سوف تنخفض تكلفة التمويل بالاقتراض في هذه الحالة، كما تتضمن عقود المديونية مجموعة من الشروط التي توضع بهدف منع قيام الإدارة بسلوكيات انتهازية يترتب عليها تحويل الثروة من الدائنين إلى المساهمين، ويساعد التحفظ المحاسبي في تحسين كفاءة عقود المديونية من خلال الحد من عدم الالتزام بشروط المديونية، فعلى سبيل المثال، يتمثل أحد أهم شروط عقود المديونية في عدم قيام الشركة بدفع مبالغ كبيرة كأرباح للمساهمين، وأن استخدام عرف التحفظ المحاسبي وما ينتج عنه من انخفاض قيمة صافي الأصول والدخل المحاسبي، سوف يؤدي إلى تقليل احتمالات حصول المساهمين على مزايا مالية كبيرة وذلك على حساب مصلحة أصحاب الديون (Cheng and ; Narayanan and Burkart, 2005 السيد، ٢٠١٨; Kung, 2016).

ب- يساهم استخدام التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية في تخفيض احتمالات تعرض الشركة للدعاوي القضائية وتخفيض تكاليف التقاضي المتوقعة، حيث يزداد احتمالات تعرض الشركة لمخاطر التقاضي في حالة قيامها بالمبالغة في موقفها المالي من خلال وضع تقييمات مرتفعة للأرباح وصافي الأصول، بينما تقل احتمال تعرض الشركة لمخاطر التقاضي في حالة استخدامها للتحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية والذي يقوم على تأجيل الاعتراف بالأنباء السارة وتعجيل الاعتراف بالأنباء غير السارة وما ينتج عن ذلك من وضع تقييمات منخفضة للأرباح وصافي الأصول، لذلك تفضل إدارة الشركات إعداد تقارير مالية أكثر تحفظا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وذلك لتخفيض احتمالات قيام المساهمين وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة برفع دعاوي قضائية على إدارة الشركة للحصول على تعويضات عن الخسائر التي تعرضت لها هذه الأطراف نتيجة الاعتماد على قوائم مالية لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة، وكذلك تجنب تكاليف التقاضي المتوقعة والتي تتمثل في مبلغ التعويضات والأتعاب القانونية (Mora and Walker,2015).

كما أشارت دراسة (عبيد،٢٠١٠) إنه تزداد المسئولية القانونية (خطر التعرض للتقاضي) عندما تكون الأرباح وصافي الأصول مقيمين بأعلى من قيمتها overstated (أي عند انخفاض مستوى

التحفظ المحاسبي) مقارنة بتقييمها بأعلى من قيمتها understated (أي عند زيادة مستوى التحفظ المحاسبي). ونظرا لان تكاليف التقاضي في الحالة الأولى تكون أكبر منها في الحالة الثانية، فإن الإدارة والمراجع يكون لديهما دوافع نحو التقرير عن قيم متحفظة.

ت- تفضل الشركات اتباع سياسات سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية وذلك لتخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها في حال قيامها بالمبالغة في قيم أرباحها، حيث أن تحقيق الشركات لأرباح مرتفعة قد يلفت انتباه العديد من الأطراف منها نقابات العمال ووسائل الإعلام والحكومة والجهات التنظيمية، مما قد يدفع ذلك الحكومة والجهات التنظيمية إلى الاستجابة لذلك من خلال فرض قوانين جديدة للضرائب وتغيير معدلات الضريبة، ووضع قوانين لمكافحة الاحتكار، تخفيض الدعم الحكومي، لذلك تحاول الشركات تجنب التكاليف السياسية المرتفعة بتخفيض قيمة الأرباح المحاسبية من خلال استخدام عرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية (Mora and Walker,2015).

ث- تستطيع الشركات من خلال اتباع معالجات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية أو تأجيل هذه المدفوعات، حيث يترتب على استخدام عرف التحفظ المحاسبي انخفاض قيمة الأرباح المحاسبية، نظرا لأن هذا العرف يقوم على تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة، والذي سوف يؤدي إلى انخفاض قيمة الدخل الخاضع للضريبة وقيمة الضريبة المستحقة بالتبعية. لذلك تلجا العديد من الشركات إلى انتهاج سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية لتخفيض حجم الأرباح المحاسبية وتقليل عبء الضريبة، وقد اتضح أن دوافع الشركات لتخفيض عبء الضريبة يرتبط باستخدام التحفظ غير المشروط بشكل أكبر من استخدام التحفظ المشروط (سليمان ،٢٠١٢، Mohammed,et al., 2017). إلا أن دراسة (Foroghi, et al., 2013) أوضحت أن الشركات التي تخضع أرباحها لمعدلات ضريبية مرتفعة تميل إلى استخدام التحفظ المشروط بشكل أكبر من التحفظ غير المشروط، ويرجع ذلك إلى أن الأساس الذي يقوم علية التحفظ المشروط وهو عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأرباح مع توقيت الاعتراف بالخسائر يساعد الشركات على القيام بتحويل الأرباح من الفترات ذات معدلات ضريبية مرتفعة إلى الفترات ذات معدلات ضريبية منخفضة.

ج- كما توجد منافع أخرى لاستخدام عرف التحفظ المحاسبي منها على سبيل المثال، تحسين جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح وزيادة قدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية، وتحسين القرارات الاستثمارية للمديرين والحد من قدرتهم على التلاعب في الأرباح (Narayanan and Burkart, 2005).

وتخلص الباحثة مما سبق إنه نظرا للمنافع العديدة التي يمكن أن يحققها التحفظ المحاسبي للعديد من الأطراف مثل المستثمرين والمقرضين ومراجعي الحسابات وغيرهم، فقد أصبح التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا في الوقت الحالي من جانب هذه الأطراف، لذلك فإنه من الضروري أن تقوم الشركات بتطبيق عرف التحفظ المحاسبي في حدود معقولة دون مغالاة في تطبيقه، حتى لا يؤدي ذلك إلى الإضرار بالمحتوى المعلوماتي للتقارير المالية .

وتأكيدا على أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لضمان توفير تأكيد معقول بخصوص جودة التقارير المالية، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عدة معايير محاسبية تتضمن قدر كبير من التحفظ المحاسبي مثل معيار الانخفاض في قيمة الأصول، معيار الالتزامات الطارئة، ومعيار معاشات التقاعد. كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار رقم (٣٩) الخاص بقياس والاعتراف بالأدوات المالية . وفي مصر تضمنت معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ عدد ٣٥ معيارا جديدا لتحل محل المعايير المصرية القديمة الصادرة عام ١٩٩٧ لتتمشى مع معايير المحاسبة الدولية ، وقد تضمنت هذه المعايير قدرا كبيرا من التحفظ مثل معيار المحاسبة المصري رقم ٢٤ المتعلق بالضرائب المؤجلة، معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ المتعلق بالاعتراف والقياس للأدوات المالية والمشتقات، معيار المحاسبة المصري رقم ٢٨ بشان المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة ، معيار المحاسبة المصري رقم ٣١ بشان اضمحلال قيمة الأصول وغيرها من المعايير (عبد الحليم، ٢٠١٥).

### ٦-٢-٣ مقاييس التحفظ المحاسبي

قدمت العديد من الدراسات السابقة العديد من النماذج لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة، والتي يمكن تصنيفها إلى خمسة أنواع على النحو التالي:

### أ- مقياس عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر Asymmetric Timeliness (AT) ل Basu,1997

يقوم هذا المقياس على أساس أن الأرباح في ظل استخدام عرف التحفظ المحاسبي تعكس الأخبار السيئة بشكل أسرع من الأخبار الجيدة، ويعتبر Basu أول من ربط عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر باستخدام عرف التحفظ المحاسبي، فكلما زادت درجة عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأرباح مع توقيت الاعتراف بالخسائر، فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، وتم استخدام هذه الطريقة على نطاق واسع في الأبحاث والدراسات المحاسبية لبساطتها وسهولة فهمها (Wang ,et al,2008)

كما افترض Basu أن أسعار الأسهم تعكس كافة المعلومات لا سيما في ظل ارتفاع درجة كفاءة السوق. وبالتالي ستنعكس الأنباء السارة وغير السارة في شكل تغيرات موجبة وسالبة في أسعار الأسهم، لتصبح الإشارات الموجبة (السالبة ) لعوائد الأسهم بمثابة مؤشرات عن وقوع الأنباء الشارة (غير السارة) – مقاسة بعوائد الأسهم – على الأرباح المحاسبية في توقيت نشر القوائم المالية (الرشيدي ،٢٠١١).

ويعمل هذا المقياس على تحديد مستوى التحفظ المحاسبي المشروط من خلال قسمة الأرباح على عوائد الأسهم والتي تعكس كيفية استجابة الأرباح لوجود أخبار جيدة أو سيئة والمحددة من خلال عوائد الأسهم (Wakil, 2014; Wang,et al., 2008).

**ب- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market to Book MTB)**

أوضحت دراسات (Bertin and Moya, 2013; Wang, et al., 2008) إنه يمكن استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية كمؤشر للتحفظ غير المشروط، ويستند ذلك إلى نموذج (Beaver and Ryan, 2000) والذي يقوم على أن استخدام التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية بالمقارنة بقيمتها السوقية، لذلك فإن ارتفاع نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، ويتميز هذا المقياس بسهوله فهمه وتطبيقه وتفسيره. ويشير (راشد، ٢٠١٠) إلى أن هناك اتفاقا على أن التحفظ يعتبر السبب في اختلاف القيمة السوقية لحقوق الملكية عن قيمتها الدفترية. ويمكن استخدام هذا النموذج إما بإيجاد نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية، مع اعتبار انخفاض النسبة عن واحد دليلا على ممارسة التحفظ المحاسبي، أو باستخدام نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية. وتعد زيادة النسبة عن واحد دليلا على ممارسة التحفظ المحاسبي.

**ت- مقياس التواء الأرباح Earnings Skweness**

يستخدم هذا المقياس لقياس مستوى التحفظ المحاسبي المشروط والذي يقوم على أساس إنه في ظل التحفظ المشروط، يتم تعجيل الاعتراف بالأخبار السيئة، بينما تأجيل الاعتراف بالأخبار الجيدة، ويترتب على ذلك أن يكون توزيع الأرباح ذا التواء سالب بمقارنة بتوزيع التدفقات النقدية ، وأن زيادة الالتواء السالب لتوزيع الأرباح يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي. ويتطلب قياس التواء الأرباح والتدفقات النقدية توافر بيانات على مدار فترة زمنية تمتد لعدد من السنوات (Wang ,et al.,2008).

**ث- مقياس الاحتياطيات السرية Hidden Reserves HR**

ينتج عن استخدام مبدا التحفظ المحاسبي في إعداد التقارير المالية ظهور احتياطيات سرية، فكلما زادت قيمة هذه الاحتياطيات، دل ذلك على ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي، ونظرا لعدم وجود هذه

الاحتياطيات في القوائم المالية، يتم تقدير قيمة هذه الاحتياطيات باستخدام أحد الطريقتين التاليين وهما: (Xu, et al., 2012; Wang, et al., 2008، رمضان، ٢٠١٦)

- طريقة (Ahmed,et al.,2000) وفيها يتم استخدام نسبتي مصروفات البحوث والتطوير / المبيعات ، ومصروفات الإعلان / المبيعات كمحددات للاحتياطيات السرية.
- طريقة (Penman and Zhang, 2002) والتي يتم فيها تقدير الاحتياطيات السرية من خلال جمع احتياطي المخزون مع احتياطي البحوث والتطوير واحتياطي الإعلان. ويتم تحديد احتياطي المخزون باستخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا، أما احتياطي البحوث والتطوير فيتمثل في قيمة مصروفات البحوث والتطوير بعد خصم الإهلاك، ويتم تحديد احتياطي الإعلان بنفس طريقة تحديد احتياطي البحوث والتطوير.

### ج-مقياس الاستحقاقات السالبة Negative Accurals(NA)

أشارت دراسة (Givoly and Hayn, 2000) إلى أن التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تراكم الاستحقاقات وبالتالي اختلاف الأرباح المحاسبية عن التدفقات النقدية (راشد،٢٠١٠)، وبالتالي يمكن الاستدلال على وجود التحفظ المحاسبي بمستوى الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة التجميعية لدى الشركات على مدار الفترات الزمنية الطويلة، وتتضمن الاستحقاقات غير التشغيلية مكاسب أو خسائر بيع الأصول، خسائر تدهور الأصول طويلة الأجل، المصروفات المستحقة، المصروفات المرسملة، الإيرادات المؤجلة، ويتطلب هذا المقياس قياس الاستحقاقات غير التشغيلية التجميعية عبر فترة زمنية كبيرة تحسب من السنة الأساسية، إلا إنه من الصعب توحيد السنة الأساسية لجميع الشركات، لذلك سوف يتم استخدام متوسط الاستحقاقات غير التشغيلية عبر فترة زمنية تبلغ ٣ سنوات تحتسب من السنة الأساسية (السنة الأساسية -١، السنة الأساسية، السنة الأساسية +١) (Purwantini,2017;Wang,et al.,2008;).

ويركز هذا المقياس على استخدام الاستحقاقات السالبة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي، ويرجع ذلك إلى أن التحفظ المحاسبي يعتمد بصفة أساسية على استخدام الاستحقاقات لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، وبتكرار تلك العملية على مدار فترة زمنية طويلة، يصبح مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية التجميعية في الشركة سالبا، وهذا يعني وجود استحقاقات سالبة في القوائم المالية للشركة على مدار فترة طويلة، فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي ، ويتميز هذا المقياس بسهولة تطبيقه وتنفيذه، ولا يتطلب توافر الكثير من البيانات ولا يعتمد على استخدام

بيانات سوقية، لذلك من الممكن استخدامه في الشركات غير المسجلة في البورصة، وذلك بعكس المقاييس الأخرى التي تعتمد على استخدام بيانات سوقية مثل AT،MTB (Wang,et al.,2008).

وتستخلص الباحثة مما سبق إلى إنه يمكن تعريف التحفظ المحاسبي على إنه حاجة المحاسبين إلى التوصل إلى درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأرباح وذلك بالمقارنة بدرجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالخسائر، وأن هناك نوعان من التحفظ المحاسبي وهما التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط ، كما تتحقق العديد من المنافع عند استخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية منها على سبيل المثال تحسين كفاءة عقود المديونية وعقود مكافات الإدارة، تخفيض احتمالات تعرض الشركة للدعاوي القضائية، تخفيض القيمة الحالية للمدفوعات الضريبية، تخفيض التكاليف السياسية التي يمكن أن تتعرض لها الشركة في حالة قيامها بالمبالغة في قيم أرباحها. كما توجد العديد من المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية المنشورة من أهمها مقياس عدم تماثل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر، نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، الاستحقاقات السالبة .

## ٦-٣ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث

سوف تستعرض الباحثة في هذه الجزئية أهم الدراسات التي تناولت أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك أثر الأليات الداخلية لحوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ وممارسات التجنب الضريبي، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٣-١أثر التحفظ المحاسبي على ممارسات التجنب الضريبي

يعد التحفظ المحاسبي احد أهم الطرق الأساسية التي تم استخدامها للقضاء على مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين والإدارة والعرض الصادق للقوائم المالية (Bayk and Ramezanahmadi, 2016)، لذلك قام العديد من الباحثين بفحص ودراسة التحفظ المحاسبي من جوانب عديدة تناولت مفهومه ودوافع الطلب عليه ومقاييسه وأنواعه، إلا أن هناك عدد قليل من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وممارسات التجنب الضريبي، وقد تباينت نتائج تلك الدراسات بشكل ملحوظ.

فينما لم يجد (Purwantini, 2017) علاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، عند فحص عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا عن فترة زمنية تمتد ل ٣ سنوات، وقد اعتمدت هاتين الدراستين على استخدام الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة لتحديد مستوى التجنب الضريبي، وكذلك استخدام الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة كمقياس

للتحفظ المحاسبي . في حين وجد (Tobias, 2018) تزايد مستوى التجنب الضريبي مع استخدام التحفظ المحاسبي المشروط، حيث اتضح وجود علاقة طردية جوهرية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط وانخفاض معدل الضريبة الفعال والذي يشير إلى ارتفاع معدل القيام بممارسات التجنب الضريبي، وذلك عند فحص عينة من الشركات الموجودة في ١٨ دولة على مدار فترة ١٥ سنة. وهذا يعني إنه يمكن استخدام التحفظ المحاسبي المشروط كالية لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية.

بينما توصلت دراسة (Muhsin, 2019) إلى نتائج متعارضة مع الدراسات السابقة، حيث اتضح ان استخدام طرق محاسبية متحفظة يؤدي إلى زيادة معدل الضريبة الفعال والذي يعتبر مؤشر لانخفاض مستوى التجنب الضريبي، وقد اعتمد الباحث على إجراء دراسة تطبيقية عملية على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية وذلك عن الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦ في التوصل لنتائج الدراسة، والتي خلصت إلى أن استخدام التحفظ المحاسبي يؤثر بشكل سلبي وجوهري على مستوى التجنب الضريبي.

وتخلص الباحثة مما سبق إلى أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي يصعب التنبؤ بها في ضوء استخدام نتائج الدراسات العملية السابقة التي تناولت هذه العلاقة، حيث توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متباينة في هذا المجال، إذ تتراوح العلاقة بين إيجابية وسلبية أو عدم وجود علاقة حسب بيئة التطبيق، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الأول كما يلي:

**الفرض الأول: يؤثر التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

### ٦-٣-٢ أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي

في ظل نظرية الوكالة، توجد علاقة تعاقدية بين طرفين، الطرف الأول (الأصيل ) والطرف الثاني (الوكيل) والذي يؤدي مجموعة من الخدمات لصالح الأصيل مع تفويض سلطة اتخاذ القرارات له، ونظرا لانفصال الملكية عن الإدارة، توجد تعارض في المصالح بين الملاك والوكيل، حيث يسعى كل منهما إلى تحقيق منافع عظيمة باقل تكاليف ممكنة، وتتمثل مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة فيما يلي:

(Yee,et al.,2018;Pilos,2017;Masripah and Fitriasari,2016;Huillier,2014)

- وجود تعارض في المصالح بين الملاك والمديرين.
- عدم تماثل المعلومات بين الملاك والمديرين.

وبناء على ذلك يسعى المديرون دائما إلى تعظيم مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة الملاك، لذلك يتم استخدام حوكمة الشركات لحماية مصالح المساهمين والتي يمكن تعريفها على إنها مجموعة من النظم أو الآليات الرقابية التي يتم استخدامها لإضافة قيمة للمنشاة من خلال تخفيف مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة وعدم تماثل المعلومات بين المديرين والمساهمين وتحقيق توازن بين مصالح الملاك ومصالح الإدارة وكذلك الحد من السلوكيات الانتهازية للإدارة والناتجة عن وجود تعارض في المصالح بين الإدارة والملاك. وتعمل هذه الآليات على مراقبة أداء وأعمال وأنشطة الإدارة وتوجيه أنشطة وأعمال الشركة نحو تحقيق أهداف الشركة وتعظيم مصلحة الملاك (Widuri, et al., 2019; Yuniarsih, 2018; Foroghi,et al. 2013)

وأوضحت دراسة (Foroghi,et al.2013) أن اليات الحوكمة تنقسم إلى نوعين اليات داخلية واليات خارجية، وتتمثل الآليات الداخلية للحوكمة في فعالية مجلس الإدارة والتي تتحدد من خلال حجم مجلس الإدارة واستقلاله وعدد اجتماعاته وخبرة أعضائه، هيكل الملكية والذي تمثل في الملكية الإدارية والملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية الأجنبية، وفعالية لجنة المراجعة والتي تتحدد من خلال الخبرة المالية للجنة المراجعة واستقلالها، نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، مكافات وحوافز الإدارة، أما اليات الحوكمة الخارجية فتتمثل في المراجعة الخارجية والقيود النظامية التي تفرضها قوانين ولوائح الدولة والشروط التعاقدية الموجودة في أنظمة واللوائح الأساسية للشركة.

وتتسم جمهورية مصر العربية بضعف ممارسات الحوكمة بها، ويرجع ذلك إلى صدور قواعد حوكمة الشركات متأخرا في مصر بعكس الدول المتقدمة الأخرى مثل أمريكا وبريطانيا والتي صدر بها القواعد الخاصة بحوكمة الشركات مبكرا في أواخر السبعينات، حيث قامت وزارة الاستثمار بإصدار أول قواعد رسمية لحوكمة الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية عام ٢٠٠٥، ثم تم إصدار نسخة أخرى حديثة من قواعد حوكمة الشركات عام ٢٠١١ (Nasr and Ntim, 2018)، وقام مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بعد ذلك بإصدار قرار رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٦ بشان قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، والذي تطلب ضرورة التزام الشركات بهذه القواعد كأحد متطلبات استمرارها في مزاولة النشاط، وتتمثل هذه القواعد في الشفافية والإفصاح، مجلس إدارة الشركة، اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة مثل لجنة المراجعة ولجنة المخاطر، التقرير السنوي، اجتماعات الجمعية العمومية، نظم الرقابة والمراجعة الداخلية، المراجعة الخارجية، التدابير والجزاءات، كما تم تعريف حوكمة الشركات في ظل هذه القواعد على إنها مجموعة من الأسس والمبادئ والنظم التي تحكم العلاقة بين مجلس الإدارة من ناحية وبين ملاك الشركة والأطراف الأخرى المتعاملة معها من ناحية أخرى، بهدف تحقيق افضل حماية وتوازن بين مصالح كل تلك الأطراف.

### ٦-٣-٢-١ أثر حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ والتجنب الضريبي

يتزايد الطلب على استخدام مبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في ظل ارتفاع مستوى جودة حوكمة الشركات، فوجود اليات حوكمة قوية وفعالة يساهم في زيادة معدل استخدام مبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد في تخفيض تكاليف الوكالة وتقليل دوافع المديرين ورغبتهم في المغالاة في الأرباح وصافي الأصول وذلك لاستخدامه معايير للتحقق من الأرباح عند الاعتراف بها (Forofhi, et al., 2013; Narayanan and Burkart,2005) ، ومن ناحية أخرى أوضحت دراسة (Nasr and Ntim, 2018) أن تحديد مستوى التحفظ المحاسبي يعتمد على تقديرات وأحكام المديرين، وأن وجود اليات حوكمة الشركات سوف يساعد في تحقيق مراقبة فعالة لتقديرات وأحكام المديرين والتطبيق السليم لمبدا التحفظ المحاسبي، حيث أن وجود اليات حوكمة فعالة سوف يحد من قيام المديرين بسلوكيات انتهازية ويدفعهم إلى استخدام مبدا التحفظ المحاسبي بفعالية عند إعداد التقارير المالية.

وقد أيدت دراسة (Bayk and Ramezanahmadi, 2016) هذه النتيجة، حيث أوضحت أن وجود اليات حوكمة قوية يساهم في زيادة قوة العلاقة العكسية الموجودة بين التحفظ المحاسبي ومعدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح، إذ اتضح أن وجود اليات حوكمة قوية يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي وتقليل عمليات إدارة الأرباح.

ويتضح للباحثة مما سبق أن وجود اليات حوكمة الشركات يحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين ودوافعهم لاستخدام التحفظ المحاسبي بطريقة تساعد على تحقيق أهدافهم والتي تتمثل في تعظيم مصالحهم الشخصية، وأن وجود اليات الحوكمة يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، لذلك تتوقع الباحثة بناء على نتائج الدراسات السابقة إنه في حالة استخدام التحفظ المحاسبي كأالية لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية، فإن وجود اليات الحوكمة سوف يساعد على الحد من ذلك.

وفيما يتعلق بعلاقة حجم مجلس الإدارة بممارسات التجنب الضريبي، فقد اتضح أن نتائج الدراسات العملية لم تتفق على علاقة محددة في هذا المجال، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات تزايد مستوى التجنب الضريبي مع تزايد عدد أعضاء مجلس الإدارة، ومن أهم تلك الدراسات، دراسة (Haseini and Gerayli, 2019)، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بفحص عينة من الشركات الإيرانية المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية وذلك عن الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦، وقد أوضحت النتائج تزايد مستوى التجنب الضريبي بشكل ملحوظ مع تزايد عدد أعضاء مجلس الإدارة، ويرجع ذلك إلى إنه مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة يزداد احتمال قيام مجلس الإدارة باتخاذ قرارات تصب في مصلحة

الشركة ومصالح المساهمين على حساب مصلحة المجتمع، وذلك نظرا لوجود دوافع عديدة والرغبة الشديدة في تعظيم مصالح وثروة المساهمين من خلال القيام بممارسات التجنب الضريبي التي تساعد على تعظيم أرباح الشركة.

وفي نفس الاتجاه قد أيدت نتائج العديد من الدراسات الأخرى تلك النتيجة، ومن أهم تلك الدراسات، دراسة (Mappadang, et al., 2018) والتي اعتمد الباحثون فيها على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦، ودراسة (Prstama, 2017) والتي اعتمد الباحثون بها أيضا على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥، ودراسة (Sulardi and Suranta, 2017) والتي اعتمد الباحثون فيها أيضا على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦.

في المقابل، أوضحت نتائج العديد من الدراسات الأخرى عدم وجود علاقة جوهرية بين عدد أعضاء محلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي ، ومن أهم تلك الدراسات، دراسة(Kadir,2018)، وقد تمثل الفرض الرئيسي للدراسة في وجود علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي، وباستخدام عينة من الشركات النيجيرية المسجلة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية عن الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، فقد رفضت النتائج العملية الفرض الرئيسي للدراسة وأوضحت عدم وجود علاقة جوهرية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي، كذلك قام (Jamei,2017) بفحص عينة من الشركات الإيرانية المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية عن الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥، وقد أوضحت النتائج عدم وجود علاقة جوهرية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة ومستوى التجنب الضريبي.

وفي ضوء ما تقدم، تستخلص الباحثة أن تأثير عدد أعضاء مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي يتراوح بين وجود تأثير إيجابي أو عدم وجود تأثير حسب بيئة التطبيق، وحيث أن وجود الحوكمة يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي، لذلك فإنه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثاني كما يلي:

**الفرض الثاني : يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف عدد أعضاء مجلس الإدارة.**

**٦-٣-٢-٢ أثر استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ والتجنب الضريبي**

تتحدد فعالية مجلس الإدارة من خلال درجة استقلاله، حيث يتكون مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذين وأعضاء غير تنفيذين خارجين ومستقلين، وأن الهدف الرئيسي من تعيين أعضاء خارجيين ومستقلين في مجلس الإدارة هو توفير الرقابة والإشراف على قرارات وأداء الأعضاء التنفيذين ومنع هؤلاء الأعضاء من استغلال نفوذهم وسلطاتهم والمعلومات التي يمتلكونها في تحقيق مصالحهم الشخصية، لذلك فإن وجود أعضاء خارجين ومستقلين في مجلس الإدارة يعزز من مستوى الرقابة والإشراف على فريق إدارة الشركة ويعمل على حماية مصالح المساهمين (Chytis,et al.,2019). وتتوقف استقلالية مجلس الإدارة على نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، واهتم العديد من الباحثين بفحص أثر هذه النسبة على ممارسات التجنب الضريبي.

يتزايد مستوى استقلالية مجلس الإدارة مع زيادة نسبة الأعضاء غير التنفيذين في مجلس الإدارة، واستهدفت العديد من الدراسات السابقة دراسة العلاقة بين نسبة الأعضاء غير التنفيذين والتجنب الضريبي، إلا أن نتائج الدراسات جاءت متباينة في هذا المجال ، فقد توصلت دراسات (Pilos,2017; Waluyo, 2017)، إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين ومستوى التجنب الضريبي، حيث أن وجود أعضاء غير تنفيذين سوف يساهم في الحد من السلوكيات الانتهازية للأعضاء التنفيذين وذلك لممارسة هؤلاء الأعضاء دور فعال في مراقبة سلوكيات وتصرفات الأعضاء التنفيذين، بالإضافة إلى دورهم كوسيط في حل النزاعات التي يمكن أن تحدث بينهم.

وهو ما أيدته نتائج دراسة (Kerr,et al.,2018) التي اعتمد بها الباحثون على عينة من المنشآت المكسيكية المسجلة في بورصة مكسيك للأوراق المالية وذلك عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٣، وأيضا نتائج دراسة (Kadir, 2018) التي قام بها الباحثون بفحص عينة من الشركات النيجيرية المسجلة في بورصة نيجيريا للأوراق المالية وذلك عن الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٤، حيث أوضحت نتائج هذه الدراسات وجود تأثير سلبي لنسبة الأعضاء غير التنفيذين في مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي.

بينما لم تجد دراسات (Sulardi and Suranta, 2017; Nugroho and Augstia,2017 Widuri, et al., 2019; Chytis, et al., 2019; Jamei, 2017)، علاقة جوهرية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين ومستوى التجنب الضريبي، وأوضحت هذه الدراسات أن السبب في ذلك هو ضعف الدور الذي يقوم به الأعضاء غير الأساسين في حوكمة الشركات والرقابة والإشراف على إدارة الشركة، أو عدم كفاءة العمل الذي يقوم به الأعضاء غير الأساسين في الرقابة والإشراف على إدارة الشركة.

كما قامت دراسة (Armstrong,et al.,2015) بفحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة (الخبرة المالية – الاستقلالية) ومستوى التجنب الضريبي وذلك عند المستويات المنخفضة والمرتفعة من التجنب الضريبي، وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة طردية بين كل من نسبة الأعضاء غير التنفيذين والخبرة المالية وبين مستوى التجنب الضريبي وذلك عند المستويات المنخفضة من التجنب الضريبي، في المقابل أوضحت النتائج وجود علاقة عكسية بين كل من نسبة الأعضاء غير التنفيذين والخبرة المالية ومستوى التجنب الضريبي وذلك عند المستويات المرتفعة من التجنب الضريبي، وهذا يعني وجود تأثير فعال لأليات الحوكمة (الخبرة المالية – استقلال مجلس الإدارة) في ظل المستويات المرتفعة من التجنب الضريبي، حيث تعمل اليات الحوكمة على الحد من قيام الإدارة بممارسة المزيد من أنشطة التجنب الضريبي وذلك لارتفاع تكاليف القيام بأنشطة التجنب الضريبي مثل التعرض للدعاوي القضائية وفقد السمعة عن المنافع المترتبة عليها مثل تحقيق وفورات ضريبية وارتفاع مستوى الربح المحاسبي وزيادة قيمة مكافات الإدارة. بينما اتضح ان اليات الحوكمة تشجع الإدارة على ممارسة المزيد من أنشطة التجنب الضريبي عند المستويات المنخفضة من التجنب الضريبي.

في ضوء ما تقدم، يتضح تباين نتائج الدراسات التي تناولت العلاقة بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين ومستوى التجنب الضريبي، فقد توصلت بعض الدراسات إلى انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع زيادة نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، بينما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود علاقة جوهرية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين وممارسات التجنب الضريبي، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يحد من قيام المديرين باستغلال مبدا التحفظ المحاسبي لتحقيق أهدافهم الشخصية ويساعد على تحقيق التطبيق السليم لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي، لذلك فإنه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الثالث كما يلي:

**الفرض الثالث: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين.**

### ٦-٣-٢-٣ أثر هيكل الملكية على العلاقة بين التحفظ والتجنب الضريبي

يعد هيكل الملكية أحد اليات حوكمة الشركات، حيث تتحدد فعالية نظام الحوكمة من خلال هيكل الملكية الموجود بالمنشاة (Jamei, 2017;Mohammed,et al.,2017)، وقامت العديد من الدراسات السابقة بتناول أثر العديد من هياكل الملكية على التجنب الضريبي، والتي من أهمها ما يلي:

## أولا: الملكية الإدارية والتجنب الضريبي

تتحدد قوة مركز ومكانة الإدارة داخل الشركة من خلال نسبة ملكيتها في أسهم الشركة، فإن ارتفاع نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة يدعم من مركزها ومكانتها داخل الشركة ، ويعمل على تحقيق توازن بين مصالح الأطراف المختلفة (الإدارة وحملة الأسهم) (Tang,et al.,2019)، ومن ثم فإنه من المتوقع انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد الملكية الإدارية، وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين الملكية الإدارية ومستوى التجنب الضريبي، ولم تتفق نتائج الدراسات السابقة على علاقة محددة في هذا المجال ، فقد أوضحت نتائج بعض الدراسات انخفاض مستوى التجنب الضريبي مع تزايد نسبة الملكية الإدارية في المنشات، ومن أهم تلك الدراسات دراسة (Tang ,et al.,2019)، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بفحص عينة من المنشآت الصينية المسجلة في بورصتي Shanghai and Schenzhen وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٦، وقد أوضحت النتائج ان انخفاض نسبة ملكية الإدارة داخل الشركة يدفع الإدارة إلى الاهتمام بتحقيق مصلحتها الشخصية من خلال محاولة الحصول على المزيد من المكافات والحوافز والتي تتحدد بناء على مستوى الربح المحاسبي، ومن ثم سوف تقوم الإدارة بمحاولة زيادة مستوى الربح المحاسبي للشركة من خلال تحقيق وفورات ضريبية عن طريق القيام بالمزيد من أنشطة التجنب الضريبي، أما في حالة زيادة نسبة ملكية الإدارة داخل الشركة، سوف ينخفض دافع الإدارة للحصول على المزيد من المكافآت والحوافز والقيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية وزيادة مستوى ربح الشركة .

وفي نفس الاتجاه، فقد أيدت نتائج العديد من الدراسات الأخرى تلك النتيجة، ومن أهم تلك الدراسات، دراسة (Jamei,2017) والتي اعتمد الباحثون فيها على عينة من الشركات الإيرانية المسجلة في بورصة طهران للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥، ودراسة (Yuniarsih, 2018) والتي اعتمد الباحثون بها على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٦.

في المقابل، أوضحت نتائج دراسة (Mushin, 2019) عدم وجود تأثير للملكية الإدارية على مستوى التجنب الضريبي، وذلك باستخدام عينة من كبرى الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية عن الفترة من ٢٠١٢-٢٠١٦.

وتلاحظ الباحثة في ضوء ما تقدم أن العلاقة بين الملكية الإدارية والتجنب الضريبي يصعب التنبؤ بها، حيث تتراوح العلاقة بين وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية والتجنب الضريبي، أو عدم وجود علاقة جوهرية بينهم حسب بيئة التطبيق، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يساعد على تحقيق التطبيق السليم لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي

لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي، لذلك فإنه من المتوقع وجود اثر تفاعلي معنوي بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الرابع كما يلي:

**الفرض الرابع: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الملكية الإدارية في أسهم الشركة.**

## ثانيا: الملكية العائلية والتجنب الضريبي

تتسم المنشآت العائلية بتركز الملكية، حيث يمتلك عدد صغير من المساهمين أغلبية أسهم الشركة، ويعرف هؤلاء المساهمين بالملاك المسيطرون، وأن تركز الملكية في المنشآت العائلية يساهم في تقليل مشاكل الوكالة بين المساهمين والإدارة، إلا إنه يؤدي من ناحية أخرى إلى وجود تعارض في المصالح بين الملاك المسيطرون وصغار المساهمين سواء من حيث حقوق التصويت أو الحقوق المالية والتي تتحدد بناء على نسبة ملكيتهم في أسهم الشركة، وأن اختلاف حقوق التصويت والحقوق المالية بين الملاك المسيطرون وصغار المساهمين قد شجع الملاك المسيطرون على القيام بصفقات ومعاملات واتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة صغار المساهمين، لذلك فإن المنشآت العائلية ربما يتزايد لديها التجنب الضريبي (Masripah and Fitriasari, 2016).

هذا وقد أيد هذا الاتجاه النتائج التي توصل إليها بعض الباحثون، فقد قام(Chytis,et al.,2018) بفحص عينة من المنشآت اليونانية المسجلة في بورصة يونان للأوراق المالية وذلك عن عام ٢٠١١. وقد أوضحت النتائج انخفاض معدل الضريبة الفعال وارتفاع مستوى التجنب الضريبي في المنشآت العائلية. وفي نفس الاتجاه قام (Annuar, et al.,2014) بفحص عينة من المنشآت الماليزية المسجلة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣، وقد وجد الباحثون أن المنشآت العائلية يتزايد لديها مستوى التجنب الضريبي بشكل معنوي مقارنة بالمنشات غير العائلية، وقد أوضح الباحثون أن التجنب الضريبي في المنشآت العائلية له منافع وتكاليف، وتتمثل منافع التجنب الضريبي في المنشآت العائلية في الوفورات الضريبية الناتجة عن القيام بأنشطة التجنب الضريبي والمكافات التي يحصل عليها المديرون نظير قيامهم بهذه الممارسات، في حين تتمثل تكاليف التجنب الضريبي في المنشات العائلية في انخفاض أسعار أسهم الشركة والذي يمثل رد فعل صغار المساهمين تجاه قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، والعقوبات المحتملة من السلطات الضريبية المختصة، وفقد الشركة لسمعتها وشرعيتها.

وقد برر الباحثون سبب تزايد مستوى التجنب الضريبي لدى المنشآت العائلية بأن منافع التجنب الضريبي في المنشآت العائلية تتجاوز تكاليفه، ويرجع ذلك إلى عدم أهمية رد فعل صغار المساهمين تجاه قيام الشركة بممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة إلى عدم تأثر الشركة بالعقوبات التي سوف تفرضها السلطات الضريبية عليها وما يترتب على ذلك من فقد سمعتها في السوق وذلك لاعتمادها على الملاك المسيطرون في تمويل أنشطتها وعملياتها.

في المقابل، وجد (Chytis, et al., 2019) إنه لا توجد علاقة جوهرية بين الملكية العائلية ومستوى التجنب الضريبي، وذلك عند فحص عينة من المنشآت المسجلة في بورصة أثينا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥.

تلاحظ الباحثة تعليقا على الدراسات السابقة تباين نتائج الدراسات بشان تأثير الملكية العائلية على التجنب الضريبي ، وذلك لاختلاف البيئات التي تمت فيها هذه الدراسات ، علاوة على أهمية رد فعل صغار المساهمين وتأثيره على ممارسات التجنب الضريبي في المنشآت العائلية وخاصة في أسواق المال ذات درجة كفاءة عالية، أما في الأسواق الناشئة تقل أهمية رد فعل صغار المساهمين وذلك لاعتماد المنشآت العائلية على الملاك المسيطرون في تمويل أنشطتها وعملياتها . وهذا ما تسبب في اختلاف نتائج الدراسات التي تناولت تأثير الملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي، والذي تراوح بين وجود تأثير إيجابي أو عدم وجود تأثير، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يحد من قيام المديرين باستغلال مبدا التحفظ المحاسبي لتحقيق أهدافهم الشخصية ويساعد على تحقيق الاستخدام الفعال لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي ، لذلك فإنه من المتوقع وجود اثر تفاعلي معنوي بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض الخامس كما يلي:

**الفرض الخامس: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية).**

### ٦-٣-٢-٤ أثر الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي

تعتبر لجنة المراجعة إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون لجنة المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى أعضاء مهنيين من خارج الشركة أحدهم لديه خبرة مالية ومحاسبية، وتعد لجنة المراجعة أحد اليات الحوكمة، حيث إنها تساعد مجلس الإدارة في الإشراف على عملية تنفيذ

متطلبات وشروط الحوكمة وكذلك في عملية الإشراف والرقابة الداخلية، وتعتبر لجنة المراجعة مسئولة أيضا عن توفير تأكيد عما إذا كانت التقارير المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والإشراف والرقابة على أعمال المراجعة الداخلية والخارجية، ويتسم عضو لجنة المراجعة ذا خبرة مالية ومحاسبية بأن لديه القدرة على فهم ومعرفة الثغرات الموجودة في التشريعات والقوانين الضريبية، بالإضافة غلى أن لديه المعرفة والخبرة الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب، ومن ثم فإن توافر خبرة مالية أو محاسبية لدى لجنة المراجعة سوف يمكنها من اكتشاف التصرفات الانتهازية للإدارة والمتعلقة بممارسة أنشطة التجنب الضريبي، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبة لجنة المراجعة في الرقابة والإشراف على أنشطة وقرارات الإدارة داخل الشركة، والذي يساهم في الحد من قيام الإدارة بمحاولات لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية، لذلك تؤثر الخبرة المالية أو المحاسبية للجنة المراجعة بشكل سلبي على مستوى التجنب الضريبي (Apriliyana and Suryarini,2018).

هذا وقد أيد هذا الاتجاه نتائج العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال، ومن أهم هذه الدراسات دراسة (Widuri, et al.,2019)، والتي اعتمد الباحثون بها على عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧. وقد أوضحت نتائج الدراسة زيادة معدل الضريبة الفعال وانخفاض الفرق بين الدخل المحاسبي والدخل الخاضع للضريبة في حالة توافر خبرة مالية لدى أحد أعضاء لجنة المراجعة، وهذا يعني انخفاض مستوى التجنب الضريبي في حالة توافر خبرة مالية لدى أحد أعضاء لجنة المراجعة.

أيضا أوضحت نتائج دراسة ( Kerr,et al., 2016) عند فحص عينة من الشركات المكسيكية المسجلة في بورصة مكسيك للأوراق المالية وذلك عن الفترة من ١٩٩٠-٢٠١٣، انخفاض ممارسات التجنب الضريبي في المنشآت التي تتسم لجان المراجعة الخاصة بها بأن أحد أعضائها لديه خبرة مالية ومحاسبية.

وهو ما أكدته أيضا نتائج دراسة (Pratama, 2017) ، فقد وجد الباحث في هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة ومستوى التجنب الضريبي، عند فحص عينة من الشركات الإندونيسية المسجلة في بورصة إندونيسيا للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٥.

وتلاحظ الباحثة مما سبق وجود أثر إيجابي لتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لأحد أعضاء لجنة المراجعة على حوكمة الشركات، وهو ما قد يترتب عليه انخفاض مستوى التجنب الضريبي تبعا لذلك، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير

المالية على مستوى التجنب الضريبي، لذلك فإنه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض السادس كما يلي:

**الفرض السادس: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة.**

### ٦-٣-٢-٥ أثر الآليات الداخلية للحوكمة مجتمعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي

بناء على تحليل النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة (Mappadang,et al.,2018; Pratama, 201Haseini and Gerayli, 2019) بشان تأثير حجم مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي ، والدراسات السابقة (Kerr, et al., 2018; Pilos,2017;Waluyo,2017)

بشان تأثير استقلال مجلس الإدارة على مستوى التجنب الضريبي، والدراسات السابقة (Mushin,2019;Tang,et al.,2019;Jamei,2017) بشان تأثير الملكية الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي، والدراسات السابقة (Masripah and Fitriasari,2018;Annuar,et al.,2014) بشان تأثير الملكية العائلية على مستوى التجنب الضريبي ، والدراسات السابقة (Widuri,et al., 2019; Pratama,2017; Kerr,et al.,2016)، بشان تأثير الخبرة المالية للجنة المراجعة عى ممارسات التجنب الضريبي، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يساعد على تحقيق التطبيق الصحيح لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي (Nasr and Ntim ,2018)، لذلك فإنه من المتوقع وجود أثر تفاعلي معنوي بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ( حجم مجلس الإدارة – استقلال مجلس الإدارة – الملكية الإدارية – الملكية العائلية – الخبرة المالية للجنة المراجعة) والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، وعلى هذا سوف تقوم الباحثة بصياغة الفرض السابع كما يلي:

**الفرض السابع: يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة ودرجة استقلاله ونسبة الملكية الإدارية والملكية العائلية ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة معاً.**

## ٦-٤ الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة في هذه الفرعية عرض الدراسة التطبيقية تمهيدا لاختبار فروض البحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سوف تتناول الباحثة كلا من، أهداف الدراسة التطبيقية، مجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدارسة ونموذج البحث، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار فروض البحث ، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٤-١ أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، قياسا على بعض الدراسات السابقة (Tang,et al.,2019; Mappadang,et al.,2018; Armstrong,et al.,2015)، واختبار تأثير بعض المتغيرات المعدلة[١] على العلاقة محل الدراسة. واتساقا مع ما تبنته الباحثة من اتباع المدخل المعدل للتحقق من أثر تلك المتغيرات، واستنادا على بعض الدراسات السابقة (Mushin, 2019; Jamei, 2017).

### ٦-٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة شركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦- ٢٠١٨، بعد استبعاد المؤسسات المالية نظرا لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها، نتيجة لاختلاف طبيعة نشاطها عن الشركات غير المالية، وذلك قياسا على كل من (Mushin,2019; Kerr,et al.,2016; Annuar,et al., 2014).

وقد تم اختيار عينة تحكمية من هذه الشركات. وبلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٨٩ شركة)، بحجم مشاهدات (٢٦٧) مشاهدة. حيث تتبع الباحثة مدخل Firm-Year-Observation قياسا على (Kung,et al.,2011، عبد الحليم ،٢٠١٥،Ji, et al.,2016).

وقد تم اختيار الشركات التي تمثل عينة الدراسة (على مدار فترة ثلاث سنوات من ٢٠١٦-٢٠١٨) وفقا للمعايير التالية:

- أن تكون الشركة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة الدراسة.

[١] يعرف المتغير المعدل بذلك المتغير الذي يؤثر على، او يعدل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبذلك يؤثر تاثيرا تفاعليا interaction effect. ويختلف عن المتغير الرقابي control variables والذي يشير لذلك المتغير الذي يؤثر على المتغير التابع ولا يكون محل اهتمام البحث (ابو الخير،٢٠٠٧).

- ألا تنتمي الشركة إلى قطاعي البنوك ، والخدمات المالية، لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما ، والتي تنعكس على المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات.
- أن تنتهي السنة المالية للشركة في ١٢/٣١ من كل عام.
- أن تكون العملة المستخدمة في إعداد القوائم المالية لشركات العينة هى الجنية المصري. وقد نتج عن تطبيق المعايير السابقة اختيار ٨٩ شركة تمثل عينة الدراسة موزعة على أربعة عشر قطاع. ويوضح الجدول رقم ٦-٤-١ حجم العينة النهائي مع توزيع الشركات حسب القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تنتمي اليها. وقد اعتمدت الباحثة في الحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية على التقارير المالية للشركات.

**جدول ٦-٤-١: توزيع مفردات العينة**

| م | القطاع | حجم العينة |
|---|---|---|
| ١ | الكيماويات | ٥ |
| ٢ | خدمات ومنتجات صناعية وسيارات | ٩ |
| ٣ | العقارات | ١٨ |
| ٤ | منتجات منزلية وشخصية | ٤ |
| ٥ | المرافق | ٣ |
| ٦ | موارد أساسية | ٣ |
| ٧ | تكنولوجيا | ٢ |
| ٨ | سياحة وترفية | ٨ |
| ٩ | إعلام | ٣ |
| ١٠ | أغذية ومشروبات | ١١ |
| ١١ | التشييد ومواد البناء | ١٤ |
| ١٢ | الاتصالات | ٣ |
| ١٣ | رعاية صحية وأدوية | ٣ |
| ١٤ | غاز وبترول | ٣ |
| العدد الإجمالي لمفردات العينة =٨٩ | | |

### ٦-٤-٣ نموذج البحث وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

يتضح من تتبع فروض البحث، أن متغيرات الدراسة تتضمن، متغير مستقل، هو التحفظ المحاسبي، ومتغير تابع، هو التجنب الضريبي، ومجموعة متغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة، تتمثل في الآليات الداخلية لحوكمة الشركات وهى، حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الخبرة المالية للجنة المراجعة. ويوضح الشكل (١) عرضا لنموذج البحث. ثم توصيف وقياس متغيرات الدراسة.

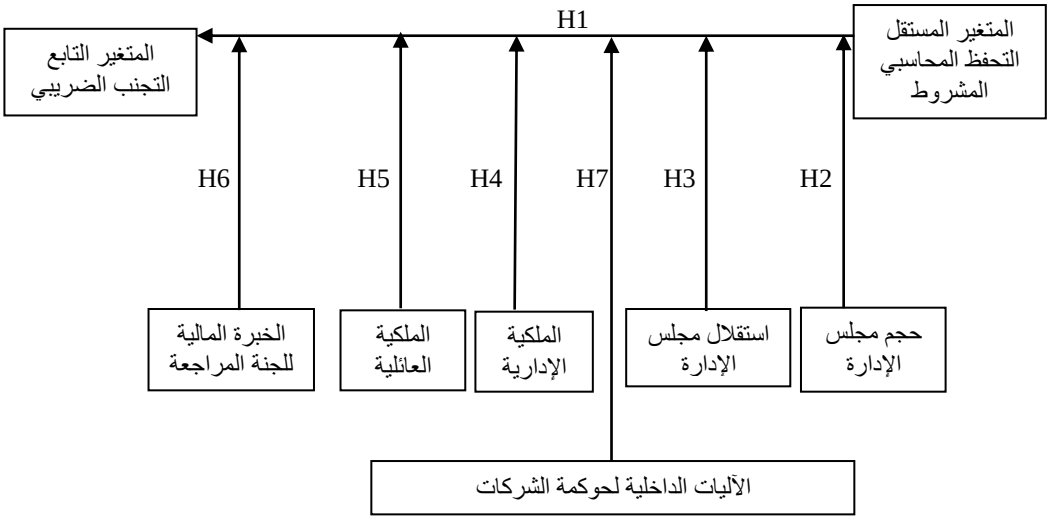


**المتغيرات المعدلة**

**شكل ٦-٤-١:** نموذج البحث: إعداد الباحثة

## أ- المتغير التابع: التجنب الضريبي

تم قياس التجنب الضريبي من خلال معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الأجل Cash Long Term ETR، قياساً على (Bayar and Sardarli, 2018; Aramide, et al., 2013; Dyreng,et al., 2007) ، وقامت الباحثة باحتساب معدل الضريبة النقدي الفعال طويل الأجل من خلال حاصل قسمة قيمة الضريبة المدفوعة نقدا لعدد من السنوات على الدخل المحاسبي قبل الضريبة لعدد من السنوات، وأن انخفاض قيمة هذا المعدل يدل على ارتفاع مستوى التجنب الضريبي.

## ب- المتغير المستقل: التحفظ المحاسبي المشروط

اعتمدت الباحثة على استخدام أحد نوعي التحفظ المحاسبي وهو التحفظ المشروط كمتغير مستقل، وتم قياسه باستخدام الاستحقاقات المحاسبية وفقا لنموذج Givoly and Hayn,2000، ويركز هذا المقياس على استخدام الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي ، ويرجع ذلك إلى أن التحفظ المحاسبي يعتمد بصفة أساسية على استخدام الاستحقاقات لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر، وبتكرار تلك العملية على مدار فترة زمنية طويلة، يصبح مستوى الاستحقاقات غير التشغيلية المتراكمة في الشركة سالبا، وهذا يعني أن وجود استحقاقات غير تشغيلية

سالبة في القوائم المالية للشركة على مدار فترة طويلة ، فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي ، ويتم احتساب الاستحقاقات غير التشغيلية من خلال القيام بثلاث خطوات وهى:

١- احتساب الاستحقاقات الإجمالية قبل الإهلاك وهي:

= صافي الربح + الإهلاك – التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية

٢- احتساب الاستحقاقات التشغيلية وهى:

= التغير في العملاء + التغير في المخزون + التغير في المصروفات المقدمة – (التغير في الموردين + التغير في الضرائب )

٣- احتساب الاستحقاقات غير التشغيلية وهى:

= الاستحقاقات الإجمالية قبل الإهلاك – الاستحقاقات التشغيلية

## ج- المتغيرات المعدلة Moderating Variables

وهى الآليات الداخلية لحوكمة الشركات التي يمكن أن تؤثر على العلاقة محل الدراسة، هي، حجم مجلس الإدارة، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الإدارية، الملكية العائلية، الخبرة المالية للجنة المراجعة، ويتم قياس هذه المتغيرات كما يلي:

### ج-١حجم مجلس الإدارة

تم قياسه باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة (Jamei,2017;Pratama, 2017; Mappadang, et al., 2018) ، ويرمز له بالرمز BoSize .

### ج-٢ استقلال مجلس الإدارة

تم قياسه باستخدام نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (Kerr, et al., 2018; Augstia, 2017; Pilos, 2017)، ويرمز له بالرمز BoIndep.

### ج-٣ الملكية الإدارية

تم قياسها باستخدام نسبة الأسهم التي تمتلكها الإدارة إلى إجمالي عدد الأسهم (Jamei, 2017; Mushin, 2019; Tang, et al., 2019)، ويرمز لها بالرمز MangOwn.

**ج- ٤ الملكية العائلية**

تم قياسها باستخدام متغير وهمي، بحيث يأخذ هذا المتغير رقم ١ إذا كانت منشاة عائلية ، ويعني أن ١٠% على الأقل من الأسهم مملوكة لعائلة أو فرد معين، وصفر بخلاف ذلك (Masripah and Fitriasari,2018; Chytis,etal.,2018; Annuar,et al.,2014)، ويرمز لها بالرمز FamOwn.

**ج- ٥ الخبرة المالية للجنة المراجعة**

تم قياسها باستخدام نسبة أعضاء لجنة المراجعة الذين لديهم خبرة في الشئون المالية والمحاسبية إلى إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة (Apriliyana and Suryarini, 2018; Kerr, et al., 2018; Pratama, 2017)

**٦-٤-٤ أدوات وإجراءات الدراسة، والنماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث**

تتعلق هذه الجزئية من البحث بأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية التي اتبعتها الباحثة، وكذلك نموذج الانحدار المستخدم في اختبار فروض البحث على النحو التالي:

**٦-٤-٤-١ أدوات وإجراءات الدراسة**

تم إجراء دراسة تطبيقية عملية قياسا على منهجية الدراسات السابقة التي تناولت اثر التحفظ المحاسبي على التجنب الضريبي، وكذلك أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على التجنب الضريبي (Tobias, 2018; Chytis, etal., 2018; Jamei, 2017; Bayk and Ramezanahamdi, 2016; Widuri, et al., 2019) ، وبشان أدوات الدراسة، فقد تم الاستناد إلى البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية والإيضاحات المتممة لشركات العينة، ذلك بالإضافة للاستعانة بالبيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني مباشر معلومات (www.mubasher.info/EGX/Stocks-Prices) ، والاعتماد على النماذج الرياضية والإحصائية.

أما بشان إجراءات الدراسة، فنظرا لان البورصة المصرية تفتقر إلى وجود قواعد بيانات رسمية للشركات المقيدة، فقد قامت الباحثة بتجهيز البيانات المطلوبة، وذلك من خلال تحليل البيانات الفعلية الواردة بالقوائم المالية، والإيضاحات المتممة لها لشركات عينة الدراسة.

**٦-٤-٤-٢ النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث**

تم الاعتماد على نماذج الانحدار لاختبار فروض البحث، وفيما يلي توضيح لهذه النماذج.

### ٦-٤-٤-٢-١ نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H1)

لاختبار اثر التحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي ، استخدمت الباحثة النموذج التالي لاختبار هذا الأثر

$$Taxavo\ it=\beta o+\beta 1Cons\ it+\varepsilon it$$

β0 : الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

Taxavo it: مستوى التجنب الضريبي للشركة I في الفترة t.

Cons it : مستوى التحفظ المحاسبي المشروط للشركة I في الفترة t.

β1 : معلمة الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة، وتقيس ما يفسره التحفظ المحاسبي المشروط من التغيرات التي تحدث في مستوى التجنب الضريبي.

eit : هي أخطاء التنبؤ للشركة I في الفترة t.

### ٦-٤-٤-٢-٢ نموذج اختبار الفرض الثاني (H2)

لاختبار اثر حجم مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي والتجنب الضريبي، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز(BoSize it). قياسا على (Mappadang, et al., 2018; Jamei, 2017; Foroghi, et al, 2013 Haseini and Geroyli, 2019)، على النحو التالي:

$$Taxavo\ it=\beta o+\beta 1Cons\ it+\beta 2BoSize\ it+\beta 3CONS\ it\times BoSize\ it+\varepsilon it$$

BoSIZEit : تشير لحجم مجلس الإدارة في الشركة I في الفترة t.

Cons×BoSIZEit : تشير للأثر التفاعلي لحجم مجلس الإدارة مع التحفظ المحاسبي.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

### ٦-٤-٤-٢-٣ نموذج اختبار الفرض الثالث (H3)

لاختبار اثر درجة استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز(BoIndep it)، قياسا على (Nugroho and Chytis,et al., 2019; Widuri, et al., 2019; Waluyo, 2017; Augstia, 2017)، على النحو التالي:

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2Indepit+\beta 3Consit\times Indep\ it+\varepsilon it$$

BoIndepit : تشير لدرجة استقلال مجلس الإدارة في الشركة i في الفترة t.

Consit×BoIndepit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى التحفظ المحاسبي مع درجة استقلال مجلس الإدارة.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

### ٦-٤-٤-٢-٤ نموذج اختبار الفرض الرابع (H4)

لاختبار اثر الملكية الإدارية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (MangOwn it)، قياسا على (Mushin, 2019; Masripah and Fitriasari, 2018; Jamei, 2017; Annuar, et al., 2014)، على النحو التالي :

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2MangOwnit+\beta 3Consit\times MangOwnit+eit$$

MangOwnit : تشير للملكية الإدارية في الشركة i في الفترة t.

Consit×MangOwnit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى التحفظ المحاسبي مع مستوى الملكية الإدارية.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

### ٦-٤-٤-٢-٥ نموذج اختبار الفرض الخامس (H5)

لاختبار اثر الملكية العائلية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (FamOwn it) ، قياسا على (Annuar,et al.,2014; Masripah and Fitriasari,2016;Chytis, et al.,2018;Chytis, et al.,2019) على النحو التالي:

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2FamOwnit+\beta 3Consit\times FamOwnit+eit$$

FamOwnit : تشير للملكية العائلية في الشركة i في الفترة t.

Consit×FamOwnit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى التحفظ المحاسبي مع الملكية العائلية.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

### ٦-٤-٤-٢-٦ نموذج اختبار الفرض السادس (H6)

لاختبار اثر الخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، تم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير يرمز له بالرمز (AudComExp it)، قياسا على

على (Widuri,et al.,2019;Apriliyana and Suryarini,2018;Pratama,2017;Kerr,et ) النحو التالي :

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2AudComExpit+\beta 3Consit\times AudComExpit+eit$$

AudComExpit : تشير لمستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة في الشركة I في الفترة t.

Consit×AudComExpit : تشير للأثر التفاعلي لمستوى التحفظ المحاسبي مع مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة.

وباقي المتغيرات كما سبق تعريفها.

**٦-٤-٤-٢-٧ نموذج اختبار الفرض السابع H7**

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2BoSizeit+\beta 3BoIndepit+\beta 4MangOwnit+\beta 5FamOwnit+\beta 6AudComExp+\beta 7Consit\times BoSizei+\beta 8Cons\times BoIndep+\beta 9Consit\times MangOwnit+\beta 10Consit\times FamOwnit+\beta 11Consit\times AudComExp+e it$$

ومتغيرات هذا النموذج كما سبق تعريفها في نماذج اختبار الفروض من الأول إلى السادس.

**٦-٤-٥ أدوات التحليل الإحصائي**

لاختبار فروض البحث، استخدمت الباحثة تحليل الانحدار، وتحديدا استخدم تحليل الانحدار الخطي البسيط simple Linear Regression لاختبار الفرض الأول، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار الفروض من الثاني إلى السابع لتقدير معلمات نماذج الانحدار الخاصة بكل فرض والتي سبق ذكرها من قبل، وكذلك تحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-TEST، وعند إجراء تحليل الانحدار تم احتساب معامل تضخم التباين (VIF) Tolerance Variance Inflation Factor، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، لبيان درجة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد Multicollinearity بين كل، أو بعض، المتغيرات المستقلة، واذا كانت إحصائية معامل التضخم اكبر من (١٠) أو مؤشر التباين المسموح به اقل من ٥% فان هذا يعني وجود ارتباط خطي ذاتي متعدد مرتفع بين المتغيرات ومن ثم زيادة تباين مقدرات الانحدار (بشير،٢٠٠٣). وتم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معلمات الانحدار، وتم إجراء تحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS.

### ٦-٤-٦ نتائج اختبار فروض البحث

تتناول هذه الجزئية من البحث نتائج اختبار فروض البحث كما يلي:

### ٦-٤-٦-١ نتيجة اختبار الفرض الأول

لاختبار اثر استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي، تم صياغة الفرض الأول للبحث إحصائيا كفرض عدم HO على النحو التالي:

**HO: لا يؤثر التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (١)

$$Taxavo\ it=\beta o+\beta 1 Cons\ it+\varepsilon it$$

ويوضح الجدول (٦-٤-٢) نتائج تحليل نموذج الانحدار الخطي البسيط رقم (١) وذلك على النحو التالي:

**جدول ٦-٤-٢: نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار H1**

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | TOLERANCE | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| Constant | -3.211- | -1.827- | .181 | | |
| Cons it | -1.182- | -22.548- | .042 | .789 | 3.615 |
| $R^2$ =0.606 | | | AdjR$^2$ =0.601 | | |
| F=380.321 | | Sig=.000 | N=267 | | |

يتضح من الجدول (٦-٤-٢) أن قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، والى أي مدى تفسر التغيرات في المتغير المستقل التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، وقد بلغت (٠.٦٠١) مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج ، وان المتغيرات المستقلة تفسر ٦٠.١% من التغير في مستوى التجنب الضريبي، كما يتضح أيضا من الجدول السابق عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم ١٠، كما يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج (Sig=0.000) ، وهو ما يمكنه تفسير التغيرات التي تطرا على المتغير التابع .

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال ، حيث كان معامل انحدار متغير التحفظ المحاسبي سالب ويساوي (-١.١٨٢) وكانت القيمة الاحتمالية (sig) تقل عن ٥% (٠.٠٤٢) ، مما يعني ارتفاع مستوى التجنب الضريبي في حالة استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية ، **ومن ثم تم قبول الفرض**

**H1 والذي ينص على وجود تأثير معنوي للتحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي.**

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Tobias,2018)، بينما تختلف مع ما توصلت إليه دراسات (Mushin,2019; Purwantini and Yuniarsih, 2017)، وتعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى اعتماد الشركات على واستخدامها لعرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في تخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية أو تأجيل هذه المدفوعات، حيث يتم تعجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة في ظل استخدام عرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، مما يترتب على ذلك تخفيض حجم الأرباح المحاسبية وتقليل عبء الضريبة.

**٦-٤-٦-٢ نتيجة اختبار الفرض الثاني**

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف عدد أعضاء مجلس الإدارة ، تم صياغة الفرض الثاني كفرض عدم H0 كما يلي:

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف عدد أعضاء مجلس الإدارة.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٢)

$$Taxavo\ it=\beta o+\beta 1Cons\ it+\beta 2BoSize\ it+\beta 3CONS\ it\times BoSize\ it+\varepsilon it$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٢) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٢) . نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر عدد أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي .

**جدول: ٦-٤-٣**

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | Tolerance | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | 45.561 | 3.351 | 0.654 | | |
| Cons it | -0.246- | -0.084- | 0.037 | 0.582 | 4.561 |
| BoSize it | -5.167- | -6.756- | 0.059 | .068 | 1.754 |
| Cons it ×Bosize it | -4.324- | -0.084- | 0.034 | .671 | 2.281 |
| $R^2 = 0.635$ $AdjR^2 = 0.634$ | | | | | |
| F=153.054 Sig=.000 N=267 | | | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٣)عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%)، وأن المتغير الخاص بالتفاعل بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي له تأثير سلبي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال ، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالب ويساوي (-٤.٣٢٤-)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٣٤)، ومن ثم يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، حيث توجد علاقة عكسية معنوية بين التحفظ ×عدد أعضاء مجلس الإدارة ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، حيث بلغت ٠.٦٣٤ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) ٠.٦٠١، مما يعني أن متغير التفاعل بين حجم مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة ، إلى وجود تأثير سلبي معنوي لعدد أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، حيث اتضح إنه مع ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة، تزداد حدة وقوة العلاقة العكسية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، وبالتالي اثر حجم مجلس الإدارة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H2)**.

تعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن اهتمام أعضاء مجلس الإدارة بتعظيم مصلحة الشركة ومصالح المساهمين من خلال اتخاذ القرارات التي تصب في مصلحة الشركة والقيام بالعديد من الأنشطة والممارسات لزيادة أرباح الشركة، والتي منها ممارسات التجنب الضريبي، لذلك لا يعد حجم مجلس الإدارة من اليات الحوكمة الفعالة التي تساعد في الحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين بشان استخدام عرف التحفظ المحاسبي كاليه لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية، وتساعد أيضا على تحقيق الاستخدام الفعال لعرف التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية، ويتضح بذلك إنه في ظل ارتفاع عدد أعضاء مجلس الإدارة، يتم استخدام سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية لتخفيض حجم الأرباح المحاسبية في الفترة الحالية وتقليل العبء الضريبي، مما يترتب عليه زيادة مستوى ربح الشركة في الفترة المستقبلية.

### ٦-٤-٦-٣ نتيجة اختبار الفرض الثالث

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف مستوى استقلال مجلس الإدارة، تم صياغة الفرض الثالث كفرض عدم H0 كما يلي:

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٣)

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2Indepit+\beta 3Consit\times Indep\ it+\varepsilon it$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٤) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٣). نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر مستوى استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي .

**جدول ٦-٤-٤**

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | Tolerance | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | 15.640 | 4.164 | 0.051 | | |
| Cons it | -43.144- | -6.936- | 0.000 | 0.561 | 6.956 |
| BoIndep it | 11.491 | 2.211 | 0.010 | 0.059 | 9.342 |
| Cons it ×BoIndep it | 1.145 | 0.620 | 0.008 | 0.199 | 1.004 |
| $R^2$ = 0.690 Adj$R^2$ =0.685 | | | | | |
| F=153 Sig=.000 N=267 | | | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٤)عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%)، وأن المتغير الخاص بالتفاعل بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين كمحدد لمستوى استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجب ويساوي (١.١٤٥)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠٨)، ومن ثم يوجد تأثير معنوي لمستوى استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، حيث توجد علاقة طردية معنوية بين التحفظ ×نسبة أعضاء مجلس الإدارة ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، حيث

بلغت ٠.٦٨٥ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج ، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) ٠.٦٠١ ، مما يعني أن متغير التفاعل بين استقلال مجلس الإدارة والتحفظ المحاسبي ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة، إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، حيث اتضح إن ارتفاع مستوى استقلال مجلس الإدارة من خلال ارتفاع نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين يقلل من حدة وقوة العلاقة العكسية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، وبالتالي اثر مستوى استقلال مجلس الإدارة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H3).**

تعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى إنه مع زيادة نسبة الأعضاء الخارجيين والمستقلين في مجلس الإدارة، تزداد مستوى الرقابة والإشراف على قرارات وأداء وتصرفات الأعضاء التنفيذين ، مما يساهم ذلك في الحد من التصرفات الانتهازية للأعضاء التنفيذين بشان استخدام عرف التحفظ المحاسبي كأداة لتخفيض العبء الضريبي، لذلك يعتبر استقلال مجلس الإدارة من اليات الحوكمة الفعالة التي تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل والفعال لعرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية ، وبذلك يتضح إنه عند استخدام عرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية في ظل ارتفاع نسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين ، ينخفض مستوى التجنب الضريبي ويرتفع معدل الضريبة النقدي الفعال.

### ٦-٤-٦-٤ نتيجة اختبار الفرض الرابع

لاختبار ما اذا كان تأثير تبني استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة ، تم صياغة الفرض الرابع كفرض عدم H0 كما يلي:

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف نسبة الملكية الإدارية في أسهم الشركة.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار (٤)

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2MangOwnit+\beta 3Consit\times MangOwnit+eit$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٥) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٤) . نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي .

**جدول ٦-٤-٥**

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | Tolerance | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | 11.826 | 2.011 | 0.037 | | |
| Cons it | -1.327- | -3.301- | 0.009 | 0.076 | 9.841 |
| MangOwn it | 0.271 | 1.230 | 0.026 | 0.621 | 5.671 |
| Cons it×MangOwn it | 3.281 | 2.578 | 0.018 | 0.092 | 3.143 |
| $R^2 = 0.628$ $AdjR^2 = 0.626$ | | | | | |
| F=132.145 Sig=.000 N=267 | | | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٥) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%)، وأن المتغير الخاص بالتفاعل بين نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة والتحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجب ويساوي (٣.٢٨١)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠١٨)، ومن ثم يوجد تاثير معنوي لمستوى الملكية الإدارية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، حيث توجد علاقة طردية معنوية بين التحفظ × نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، حيث بلغت ٠.٦٢٦ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد ($Adj\ R^2$) ٠.٦٠١، مما يعني أن متغير التفاعل بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة، إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الملكية الإدارية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، حيث اتضح إن ارتفاع مستوى الملكية الإدارية يقلل من حدة وقوة العلاقة العكسية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال ، وبالتالي اثر مستوى الملكية الإدارية كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H4 )**.

تعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى إنه مع انخفاض نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة ، تزداد حدة التعارض في المصالح بين بين الملاك والإدارة والذي يدفع الإدارة إلى الاهتمام بتحقيق مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة الملاك ، وذلك من خلال قيام الإدارة بالعديد من المحاولات لرفع مستوى الربح المحاسبي ومستوى المكافآت والحوافز الخاصة بها والتي تتحدد بناء على مستوى الربح المحاسبي ، ومن هذه المحاولات قيام الإدارة بانتهاج سياسات وطرق محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية لتخفيض حجم الأرباح المحاسبية في الفترة الحالية وتقليل المدفوعات الضريبية ، مما ينعكس ذلك على زيادة مستوى الربح المحاسبي للشركة في الفترة المستقبلية وزيادة حجم المكافآت والحوافز التي تحصل عليها الإدارة.

بينما اتضح إنه في ظل ارتفاع نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة، تقل حدة التعارض في المصالح بين الإدارة والملاك، وينخفض دافع الإدارة للحصول على المزيد من المكافآت والحوافز والقيام بممارسات التجنب الضريبي لتحقيق وفورات ضريبية وزيادة مستوى ربح الشركة، مما يساهم ذلك في الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين بسان استخدام التحفظ المحاسبي كاليه لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية ، لذلك تعتبر الملكية الإدارية أحد اليات الحوكمة الفعالة التي تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل لعرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وبذلك يتضح إنه عند استخدام عرف التحفظ المحاسبي في ظل ارتفاع نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة ، ينخفض مستوى التجنب الضريبي ويرتفع معدل الضريبة النقدي الفعال .

### ٦-٤-٦-٥ نتيجة اختبار الفرض الخامس

لاختبار ما اذا كان تأثير استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، يختلف باختلاف وجود أو عدم وجود منشاة عائلية ، تم صياغة الفرض الخامس كفرض عدم H0 كما يلي :

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف طبيعة الملكية (عائلية / غير عائلية).** ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار(٥)

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2FamOwnit+\beta 3Consit\times FamOwnit+eit$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٦) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٥).

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر الملكية العائلية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي.

**جدول ٦-٤-٥**

| variables | معامل الانحدار β | قيمةT | مستوى المعنوية | Tolerance | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | 6.426 | 0.421 | 0.664 | | |
| Cons it | -4.281- | -0.781- | 0.045 | 0.232 | 7.482 |
| FamOwn it | -1.887- | -1.871- | 0.033 | 0.549 | 8.791 |
| Cons it×FamOwn it | -0.937- | -0.391- | 0.004 | 0.195 | 2.105 |
| $R^2$ = 0.649 AdjR$^2$ =0.643 | | | | | |
| F=152.748 Sig=.000 N=267 | | | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٦) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، وأن المتغير الخاص بالتفاعل بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي له تأثير سلبي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، سالب ويساوي (-٠.٩٣٧-)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠٠٤)، ومن ثم يوجد تأثير معنوي للملكية العائلية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، حيث توجد علاقة عكسية معنوية بين التحفظ ×الملكية العائلية ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، حيث بلغت ٠.٦٤٣ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) ٠.٦٠١، مما يعني أن متغير التفاعل بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة، إلى وجود تأثير سلبي معنوي الملكية العائلية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، حيث اتضح إن وجود منشاة عائلية يزيد من حدة وقوة العلاقة العكسية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، وبالتالي اثر وجود منشاة عائلية كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل( H5)** .

تعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى إنه في ظل وجود منشاة عائلية، تزداد حدة التعارض في المصالح بين الملاك المسيطرون وصغار المساهمين، مما يدفع ذلك إلى الملاك المسيطرون إلى القيام بصفقات ومعاملات واتخاذ القرارات التي تحقق مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة صغار الملاك ، وكذلك تشجيع الإدارة على استخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية لتحقيق

وفورات ضريبية في الفترة الحالية، وزيادة أرباح الشركة في الفترات المستقبلية، لذلك لا تعتبر الملكية العائلية من اليات الحوكمة الفعالة التي تساعد في الحد من السلوكيات الانتهازية للمديرين بشان استخدام التحفظ المحاسبي كأداة لتخفيض العبء الضريبي، وتساعد أيضا على تحقيق الاستخدام الأمثل لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، ويتضح بذلك إنه في ظل وجود منشاة عائلية، يتم استخدام سياسات محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية لتخفيض حجم الأرباح المحاسبية في الفترة الحالية وتقليل المدفوعات الضريبية، مما يترتب على ذلك زيادة مستوى ربح الشركة في الفترات المستقبلية.

### ٦-٤-٦-٦ نتيجة اختبار الفرض السادس

لاختبار ما اذا كان تأثير استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة، تم صياغة الفرض السادس كفرض عدم H0 كما يلي:

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار(٦)

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2AudComExpit+\beta 3Consit\times AudComExpit+eit$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٧) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٦) .

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر الخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي.

**جدول ٦-٤-٧**

| variables | معامل الانحدارβ | قيمةT | مستوى المعنوية | Tolerance | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | -1.981- | -0.958 | 0.346 | | |
| Cons it | -2.428- | -1.108- | 0.039 | 0.997 | 2.217 |
| AudComExp it | 1.091 | 21.711 | 0.040 | 0.417 | 2.399 |
| Cons it×AudComExp it | 0.007 | 0.053 | 0.009 | 0.875 | 1.143 |
| $R^2$ = 0.695 AdjR$^2$ =0.689 | | | | | |
| F=293.792 Sig=.000 N=267 | | | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٧) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%) ، وأن المتغير الخاص بالتفاعل بين الخبرة المالية للجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي له تأثير إيجابي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال، حيث كان معامل انحدار هذا المتغير، موجب ويساوي (٠.٠٠٧)، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠٩)، ومن ثم يوجد تأثير معنوي للخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، حيث توجد علاقة طردية معنوية بين التحفظ ×الخبرة المالية للجنة المراجعة ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد Adj ($R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت ٠.٦٨٩ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج ، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) ٠.٦٠١، مما يعني أن متغير التفاعل بين الخبرة المالية للجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة من النتائج السابقة، إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، حيث اتضح أن ارتفاع مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة، يقلل من حدة وقوة العلاقة العكسية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال، وبالتالي اثر الخبرة المالية للجنة المراجعة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، مما يؤدي ذلك إلى **رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل( H6)** .

تعتقد الباحثة أن هذه النتيجة ترجع إلى أن توافر خبرة كافية لدى أحد أعضاء لجنة المراجعة في مجالات المحاسبة والضرائب سوف تمكنه من اكتشاف والحد من محاولات الإدارة لتخفيض العبء الضريبي من خلال قيامها باتباع طرق محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية، لذلك يعتبر توافر الخبرة المالية لدى أحد أغضاء لجنة المراجعة أحد اليات الحوكمة الفعالة التي تساعد على تحقيق الاستخدام الفعال لعرف التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، ويتبين بذلك إنه عند استخدام عرف التحفظ المحاسبي المشروط في ظل ارتفاع مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة، ينخفض مستوى التجنب الضريبي ويرتفع معدل الضريبة النقدي الفعال.

### ٦-٤-٦-٧ نتيجة اختبار الفرض السابع

لاختبار ما اذا كان تأثير استخدام التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، يختلف باختلاف كل من حجم مجلس الإدارة ودرجة استقلاله ونسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة والملكية العائلية ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة معا، تم صياغة الفرض السابع للبحث إحصائيا كفرض عدم H0 كما يلي:

**HO: لا يختلف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة ودرجة استقلاله ونسبة الملكية الإدارية في أسهم الشركة والملكية العائلية ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة معا.**

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم (٧)

$$Taxavoit=\beta o+\beta 1Consit+\beta 2BoSizeit+\beta 3BoIndepit+\beta 4MangOwnit+\beta 5FamOwnit+\beta 6AudComExp+\beta 7Consit\times BoSizei+\beta 8Cons\times BoIndep+\beta 9Consit\times MangOwnit+\beta 10Consit\times FamOwnit+\beta 11Consit\times AudComExp+e\,it$$

ويوضح الجدول رقم (٦-٤-٨) نتائج تحليل نموذج الانحدار رقم (٧) .

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار اثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة- درجة استقلال مجلس الإدارة – الملكية الإدارية – الملكية العائلية – الخبرة المالية للجنة المراجعة) معا على العلاقة بين تأثير استخدام التحفظ المحاسبي المشروط والتجنب الضريبي.

جدول ٦-٤-٨

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | TOLERANCE | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | 2.498 | 1.463 | 0.675 | | |
| Cons it | -0.725- | -0.841- | 0.007 | 0.195 | 3.724 |
| BoSize it | -1.595- | -4.991- | 0.947 | 0.059 | 9.295 |
| BoIndep it | 38.605 | 5.987 | 0.000 | 0.549 | 2.199 |
| MangOwn it | 0.198 | 1.923 | 0.035 | 0.249 | 2.105 |
| FamOwn it | -2.930- | -4.953- | 0.000 | 0.067 | 2.304 |
| AudComExp it | 0.025 | 2.495 | 0.015 | 0.954 | 5.962 |
| Cons it×BoSize it | 0.093 | 0.495 | 0.043 | 0.055 | 3.489 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Cons it×BoIndepit | 0.295 | 2.287 | 0.023 | 0.343 | 5.174 |
| Cons it×MangOwn it | 0.150 | 3.449 | 0.041 | 0.667 | 9.891 |
| **Cons it ×FamOwn it** | 0.379 | 2.149 | 0.018 | 0.084 | 4.322 |
| Cons it×AudComExp it | 3.175 | 2.569 | 0.033 | 0.099 | 6.564 |
| $R^2$ = 0.788 | | AdjR$^2$= 0.782 | | | |
| F=149.784 | Sig=0.000 | N=267 | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٤-٨) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم (١٠) وزيادة مؤشر التباين المسموح به عن (٥%)، وأن المتغيرات الخاصة بالتفاعل سواء بين حجم مجلس الإدارة أو درجة استقلاله أو نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة أو الملكية العائلية أو مستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة والتحفظ المحاسبي لها تأثير إيجابي معنوي على معدل الضريبة النقدي الفعال ، حيث كان معامل انحدار هذه المتغيرات موجبة وتساوي على التوالي(٠.٠٩٣ ، ٠.٢٩٥، ٠.١٥٠، ٠.٣٧٩، ٣.١٧٥) على التوالي ، وكانت القيمة الاحتمالية (Sig) تقل عن ٥% (٠.٠٤٣، ٠.٠٢٣، ٠.٠٤١، ٠.٠١٨، ٠.٠٣٣) على التوالي، حيث اتضح وجود علاقة طردية معنوية بين متغيرات التفاعل هذه ومعدل الضريبة النقدي الفعال، ومن ثم يوجد تأثير للآليات الداخلية لحوكمة الشركات مجتمعة عندما تتفاعل مع التحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي. ويتضح ذلك أيضا من قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج ، حيث بلغت ٠.٧٨٢ مما يدل على زيادة المقدرة التفسيرية للنموذج، عن النموذج الأول حيث كانت قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) ٠.٦٠١، مما يعني أن متغيرات التفاعل بين الآليات الداخلية لحوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي ، قد حسن من المقدرة التفسيرية للنموذج.

وتخلص الباحثة مما سبق، أن الآليات الداخلية لحوكمة الشركات بصورة مجتمعة تؤثر بشكل إيجابي على معدل الضريبة النقدي الفعال وذلك في ظل استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية، وبالتالي أثرت الآليات الداخلية لحوكمة الشركات مجتمعة كمتغير تفاعلي على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط ومستوى التجنب الضريبي، **مما يؤدي ذلك إلى رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل (H7).**

### ٦-٤-٧ تحليل الحساسية

يعتبر تحليل الحساسية احد المنهجيات المستخدمة لتقييم مدى قوة ومتانة النتائج التي تم التوصل اليها بالتحليل الأساسي، عن طريق التحقق من اثر اختلاف افتراضاته على ما تم التوصل اليه من نتائج . كما يمكن إجراء تحليل الحساسية في ظل ثلاث بدائل رئيسية، يشير البديل الأول إلى اختلاف

طرق قياس المتغيرات ، بينما يشير البديل الثاني إلى اختلاف حجم العينة، وأخيرا يشير البديل الثالث إلى اختلاف الفترة الزمنية مجال الدراسة (زكي ،٢٠١٨)، وقد قامت الباحثة باستخدام البديل الأول في اختبار الفرض الأول للبحث في ظل تحليل الحساسية، والذي ينص على وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي، حيث تم استخدام الفرق بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة بدلا من معدل الضريبة النقدي الفعال كمتغير تابع في نموذج الانحدار رقم (١).

ويوضح الجدول رقم (٦-٥) نتائج اختبار الفرض الأول للبحث في ظل تحليل الحساسية باستخدام الفرق بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة .

| variables | معامل الانحدار β | قيمة T | مستوى المعنوية | TOLERANCE | VIF |
|---|---|---|---|---|---|
| constant | -0.546- | -0.276- | 0.789 | | |
| Cons it | 1.545 | 0.693 | 0.008 | 0.452 | 2.287 |
| $R^2$٠=0.589 | Adj$R^2$ = 0.586 | | | | |
| F=242.156 | Sig=0.000 | N=267 | | | |

ويتضح من الجدول رقم (٦-٥) أن قيمة معامل التحديد (Adj $R^2$) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج، قد بلغت ٠.٥٨٦ ، مما يدل على ارتفاع المقدرة التفسيرية للنموذج، وان المتغير المستقل يفسر ٥٨.٦% من التغير في مستوى التجنب الضريبي ، كما يتضح انخفاض القيمة الاحتمالية (Sig) للنموذج عن ٥%، وهو ما يشير إلى أن النموذج معنويا ويمكنه تفسير التغيرات التي تطرا على المتغير التابع، ويتضح أيضا من الجدول السابق عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد عند إجراء تحليل الانحدار نظرا لانخفاض معامل تضخم التباين (VIF) عن رقم ١٠، وزيادة مؤشر التباين عن ٥%.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية معنوية بين استخدام التحفظ المحاسبي المشروط والفرق بين الربح المحاسبي والربح الخاضع للضريبة، حيث كان معامل انحدار متغير التحفظ المحاسبي موجب ويساوي (١.٥٤٥) ، وكانت القيمة الاحتمالية (sig) تقل عن ٥% (٠.٠٠٨)، مما يعني ارتفاع مستوى التجنب الضريبي في حالة استخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية، **ومن ثم تم قبول الفرض الأول (H1 ) والذي ينص على وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي.**

وتخلص الباحثة مما سبق إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي، وترى الباحثة أن ما تم التوصل اليه من نتائج في ظل إجراء تحليل

الحساسية، لا تختلف عن النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام النموذج الأساسي. وهذا ما يؤكد استخدام الشركات واعتمادها بدرجة كبيرة على مبدا التحفظ المحاسبي كاليه لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية.

## ٦-٥ نتائج البحث والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

يتناول هذا الجزء من البحث نتائج البحث، والتوصيات، ومجالات البحث المقترحة، وذلك على النحو التالي:

### ٦-٥-١ نتائج البحث

تناول البحث دراسة واختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية ومستوى التجنب الضريبي. كما تناول البحث دراسة واختبار ما إذا كانت هذه العلاقة التأثيرية تختلف باختلاف حجم مجلس الإدارة ودرجه استقلاله، ونسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة، وبوجود أو عدم وجود منشاة عائلية، ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة ، كمتغيرات معدلة للعلاقة محل الدراسة، وذلك من خلال مدخل نظري وأخر تطبيقي بالتطبيق على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويمكن بلورة أهم نتائج البحث، بشقيه النظري والتطبيقي على النحو التالي:

- خلص البحث في شقه النظري إلى اختلاف نتائج الدراسات حول تأثير استخدام التحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي، فهناك أراء ترى أن استخدام التحفظ المحاسبي المشروط يؤدي إلى انخفاض معدل الضريبة النقدي الفعال والذي يشير إلى ارتفاع مستوى التجنب الضريبي، بينما يرى أخرون أن استخدام طرق محاسبية متحفظة عند إعداد التقارير المالية يؤدي إلى زيادة معدل الضريبة النقدي الفعال والذي يعتبر مؤشر لانخفاض مستوى التجنب الضريبي، وأن اختلاف الدراسات فيما بينها هو اختلاف منطقي، وذلك لاختلاف البيئات التي تم فيها إجراء هذه الدراسات من حيث درجة كفاءة الأسواق المالية ومستوى العقوبات والغرامات التي تفرضها السلطات الضريبية المختصة على المنشآت في حال اكتشافها ممارسة هذه الشركات لأنشطة التجنب الضريبي.علاوة على ذلك، اختلاف الدراسات فيما بينها من حيث المتغيرات واختيار العينات.
- فيما يتعلق بتأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات كمتغيرات معدلة للعلاقة الرئيسية محل الدراسة ، اتضح أن هناك ندرة في الدراسات الأكاديمية في هذا المجال. وخلص البحث إلى أن هناك اختلافا في نتائج الدراسات التي تناولت أثر كل من جحم مجلس الإدارة ودرجة استقلاله ومستوى الملكية الإدارية والملكية العائلية ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة على مستوى التجنب الضريبي، فبعض الدراسات توصلت إلى وجود أثر إيجابي لهذه المتغيرات على مستوى

التجنب الضريبي، بينما توصلت بعض الدراسات الأخرى إلى عدم وجود تأثير أو وجود تأثير سلبي لهذه المتغيرات على مستوى التجنب الضريبي، وحيث أن وجود اليات الحوكمة يساعد على تحقيق الاستخدام الفعال لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية، وفي ظل افتراض وجود تأثير معنوي لاستخدام التحفظ المحاسبي المشروط عند إعداد التقارير المالية على مستوى التجنب الضريبي، لذلك توقعت الباحثة وجود أثر تفاعلي معنوي بين اليات الحوكمة الداخلية والتحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي.

- خلص البحث في شقه التجريبي إلى وجود تأثير سلبي ومعنوي للتحفظ المحاسبي المشروط على معدل الضريبة النقدي الفعال، والذي يشير لارتفاع مستوى التجنب الضريبي في بيئة الممارسة العملية المصرية.

- فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير حجم مجلس الإدارة، على العلاقة محل الدراسة، انتهى البحث إلى وجود تأثير سلبي معنوي لعدد أعضاء مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال. وفيما يتعلق بأثر مستوى استقلال مجلس الإدارة على العلاقة محل الدراسة ، انتهى البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى استقلال مجلس الإدارة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي المشروط ومعدل الضريبة النقدي الفعال.

- – فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير الملكية الإدارية، على العلاقة محل الدراسة. انتهى البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الملكية الإدارية على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعدل الضريبة النقدي الفعال. وفيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير الملكية العائلية، على العلاقة محل الدراسة. انتهى البحث إلى وجود تأثير سلبي معنوي للملكية العائلية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي ومعدل الضريبة النقدي الفعال.

- فيما يتعلق بالأثر التفاعلي لمتغير الخبرة المالية للجنة المراجعة، على العلاقة محل الدراسة، انتهى البحث إلى وجود تأثير إيجابي معنوي لمستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومعدل الضريبة النقدي الفعال. كما انتهى البحث في شقه التطبيقي إلى اختلاف تأثير التحفظ المحاسبي المشروط على مستوى التجنب الضريبي باختلاف كل الآليات الداخلية لحوكمة الشركات معا، حيث اتضح ان الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، وهى حجم مجلس الإدارة ودرجه استقلاله ومستوى الملكية الإدارية والملكية العائلية ومستوى الخبرة المالية للجنة المراجعة بصورة مجتمعة، تؤثر بشكل إيجابي على العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية ومستوى التجنب الضريبي.

### ٦-٥-٢ توصيات البحث

استنادا إلى نتائج البحث، وفي ضوء حدوده، توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة قيام الإدارة الضريبية المختصة بإعادة النظر في القانون الضريبي المصري ، خاصة فيما يتعلق بالامتيازات الضريبية الممنوحة للمناطق الحرة، والإعفاءات الضريبية الممنوحة لقطاعات معينة ، والتي يتم استغلالها في القيام بممارسات التجنب الضريبي، مما تسبب في خسارة الدولة لمبالغ طائلة من الإيرادات الضريبية، مع مراعاة أن يتم صياغة القوانين الضريبية بدقة عالية حتى لا يتواجد بها ثغرات أو فجوات يتم استخدامها في القيام بممارسات التجنب الضريبي، وبالتالي تنخفض الحصيلة الضريبية للدولة والتي تعد أهم مصدر من مصادر إيرادات الدولة.

- الاهتمام بمفهوم التجنب الضريبي في بيئة الأعمال والممارسة الضريبية المصرية، بما يساهم ذلك في الحد من هذه الممارسات، ويمكن تحقيق ذلك أيضا من خلال العديد من الأساليب الأخرى مثل ضرورة قيام المشرع الضريبي بزيادة حجم العقوبات والغرامات المفروضة على المنشآت المتورطة في ممارسات التجنب الضريبي بصورة متكررة، ومعاقبة المحاسبين القانونين الذين يساعدون الممولين على القيام بهذه الممارسات، ضرورة أن تفرض الهيئة العامة للرقابة المالية عقوبات على المنشآت التي تتورط في أنشطة التجنب الضريبي، ضرورة قيام الإدارة الضريبية بعقد ندوات للممولين والمحاسبين القانونيين المهنيين حول مفهوم التجنب الضريبي وآلياته والأضرار المترتبة عليه، حيث تتسبب ممارسات التجنب الضريبي في فقد الدولة لمبالغ كبيرة من الإيرادات الضريبية، والتي من المفترض أن يتم استخدامها في سد احتياجات ومتطلبات المجتمع وتحقيق الرفاهية الاجتماعية له.

- يجب أن تهتم الجهات المعنية بإصدار المعايير المحاسبية في مصر بمفهوم التحفظ المحاسبي، مع ضرورة الزام كافة الشركات بتطبيق مستوى معقول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، مع إجراء رقابة دورية من قبل الجهات المسئولة عن أسواق المال للتحقق من التطبيق السليم للتحفظ المحاسبي لتجنب قيام الإدارة بممارسات التجنب الضريبي.

- يجب تفعيل اليات الحوكمة في جميع الشركات، وخاصة زيادة درجة استقلال مجلس الإدارة من خلال زيادة نسبة الأعضاء الخارجين والمستقلين في مجلس الإدارة، وزيادة نسبة ملكية الإدارة في أسهم الشركة، وتوافر الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة، وذلك لمساهمتها في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك الحد من التصرفات الانتهازية للمديرين بشان

استخدام التحفظ المحاسبي كاليه لتخفيض المدفوعات الضريبية الحقيقية، كما أنها تساعد على التطبيق السليم لمبدا التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

- إجراء المزيد من البحوث المحاسبية التي يمكن أن توضح أثر التحفظ المحاسبي على مستوى التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية، وتقوم بدراسة أثر اليات الحوكمة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي، مع تحديد اليات الحوكمة الأكثر فعالية التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على هذه العلاقة.

### ٦-٥-٣ مجالات البحث المقترحة

بناء على ما خلصت اليه الباحثة في الدراسة النظرية والتطبيقية من نتائج البحث، وفقا لحدود البحث، تقترح الباحثة عدد من مجالات البحث المستقبلية، على النحو التالي:

- دراسة العلاقة بين جودة المراجعة الخارجية وممارسات التجنب الضريبي.
- أثر ممارسات التجنب الضريبي على أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر كل من جودة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية على العلاقة بين استخدام التحفظ المحاسبي ومستوى التجنب الضريبي.
- أثر خطط المكافآت الإدارية على مستوى التجنب الضريبي.
- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة راس المال للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- دراسة واختبار العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات ومستوى التجنب الضريبي.
- دراسة أثر الاستثمار المؤسسي وهيكل الرقابة الداخلية على مستوى التجنب الضريبي.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

أبو الخير، مدثر طه،(٢٠٠٧)، " أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الأصول"، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني، العدد الثاني، ص ص:٣-٥٩.

الحناوي، السيد محمود، (٢٠١٨)،"أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة راس المال : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ص ص ١٩٥-٢٥٩.

الرشيدي، ممدوح صادق، محمد (٢٠١١)، "تقييم التحفظ المحاسبي من منظور المستخدم – دراسة نظرية وميدانية "، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج، المجلد ٢٥، العدد الثاني، ص ص ١-٦٢.

السيد، أميرة حامد، (٢٠١٨)،"دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية"، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ١، ص ص ٤١٧-٤٦٨.

بدوي، محمد عباس، زكي، عمرو السيد (٢٠١٦) ، **دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية**، الناشر قسم المحاسبة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية .

بشير، سعد زغلول،(٢٠٠٣)، دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS، الإصدار العاشر version 10 المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد.

راشد، محمد إبراهيم محمد (٢٠١٠) ، **دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثرة على تكلفة التمويل بالملكية والاقتراض – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

زكي، نهى محمد (٢٠١٨)، "**أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية** "، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

سليمان، أحمد محمد مصطفى موسى، (٢٠١٢)، "دراسة اختبارية لفاعلية نموذج Basu لقياس التحفظ المحاسبي لأرباح منظمات الأعمال في سوق الأوراق المالية المصرية"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، العدد ٢، ص ص ٢٤٧-٢٧٣.

عبد الحليم، أحمد حامد محمود (٢٠١٥)، " التحفظ المحاسبي وأثره على جودة التقارير المالية وقرارات المستثمرين :دراسة ميدانية"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مجلد ١٩، العدد ٢، ص ص ٥٩٤-٦٨٣.

عبد الملك، أحمد رجب (٢٠١٠)، " قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة : دراسة مقارنة " ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ١٤، العدد ٢، ص ص ٧٣-١٠٦.

عبيد، إبراهيم السيد (٢٠١٠)، " دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة : دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية "، **الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير مهنة المحاسبة – جامعة الملك سعود – الرياض**، (١ يونيه ):١-٣٨.

علي، صالح حامد وعبد الرحمن عبد الرحمن عبد الله (٢٠١٤)، " دراسة تحليلية للعلاقة بين ممارسة التخطيط الضريبي والتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية للشركات المساهمة السودانية : دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السودانية "، **مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، مجلد ١٨، العدد ٤ ، ص ص٥٧٧-٦١٣.**

عيسى، عارف محمود كامل (٢٠١٥)، " قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة :دراسة عملية "" ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ٢، ص ص ١٨٢-٢١٩.

قانون ضرائب الدخل المصري ، رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤،

Available online at http://www.incometax.gov.eg/pdf/law-53-2014-pdf.

_____، رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥،

Available online at http://www.incometax.gov.eg/pdf/new-law,pdf.

محمد ، سعيد عبد المنعم (٢٠١٠)، " مفاهيم ومبادئ التخطيط الضريبي لخدمة المستثمرين"، **المؤتمر الضريبي السادس عشر: الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة**، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة– مصر، يونيه، مجلد ١.

محمود، عمرو السيد زكي (٢٠١٧) ، " دراسة العلاقة بين المسئولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر "،**مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، مجلد ٢١، العدد ١، ص ص ٣٠٧-٣٦١.

وزارة الاستثمار (٢٠١٦) ، **قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٠٧) لسنة ٢٠١٦ بشان قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية .**

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Ahmed, Anwer S.; Bruce K.; Billings M.; Morton and Mary Standford Harris (2002)." The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflict over Dividend policy and in reducing Debt Costs ", **The Accounting Review**,pp.867-890.

Alstadseter, Annette; Niels Johannesen and Gabriel Zucman (2018)." Tax Evasion and Tax Avoidance", pp.1-16, Available at www. Nerd-wallet.com.

Annuar , Harirul Azlan; Ibrahim Aramide Salihu and Siti Normala Sheikh Obid (2014)." Corporate Ownership , Governance and Tax Avoidance : an Interactive effects ",**International Conference on Accounting Studies** ,2014,ICAS2014, Kuala Lumpur ,Malaysia,pp.150-160.

Apriliyana, Nining and Trisnisuryarini (2018)." The Effect of Corporate Governance and The Quality of CSR to Tax Avoidation" ,**Accounting Analysis Journal** ,vol .7, no.3, pp.159-167.

Aramide, Salihu Ibrahim, Sit Normala Sheikh Obid and Hairul Alzan Annuar (2013)." Measures of Corporate Tax Avoidance : Empirical Evidence from an Emerging Economy ",**International Journal of Business and Society** ,vol.14,no.3,pp.412-427.

Ariff, Akmalia M. and Hafiza A. Hashim (2014)." Governance and The Value Relevance of Tax Avoidance",**Malaysian Accounting Review**, vol.13,no.2,pp.87-107.

Armstrong, Christopher s.; Jennifer L. Blouin and Alan D. Jagolinzer ,2015." Corporate Governance , Incentives and Tax Avoidance ", **Journal of Accounting and Economics** ,vol.60,pp.1-17.

Bandyopadhyay, Sankhanath ,2012." The Controversy with Tax: is it Planning, Avoidance or Evasion ", **International Researcher** ,vol.1,iss.4,pp.102-117.

Bayar,Onur; Foriz Huseynov and Sabuhi Sardarli (2018)." Corporate Governance ,Tax Avoidance and Financial Constraints",**Financial Management**,pp.651-677.

Bayk, Mora and Mohammed Ramezanahmadi (2016)." Studying The Moderating Effect of The Corporate Governance on The Relationship between Accounting Conservatism and Earnings Management on The Stock Exchange ", **International Journal of Humanities and Cultural Studies** ,pp.2607-2614.

Bertin, Mauricio Jara and Jose Tomas Arias Moya (2013)." The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Conservatism of Reported Earnings", **Academia Revista Latinoamericana de Administration** ,vol.26,no.1,pp.139-169.

Bornemann, Tobia (2018)." Tax Avoidance and Accounting Conservatism",**Wu International Taxation Research Paper Series**,no.2018-04,pp.1-41.

Christians, Allison (2017)." Distinguishing Tax Avoidance and Evasion : why and how", **Journal of Tax Administration** ,vol.3,no.2,pp.5-21.

Chytis, Evangelos; Stergios Tasios ,Ioannis Georgopoulos and Zois Hortis (2019)."The Relationship between Tax Avoidance, Company Characteristics and Corporate Governance : Evidence from Greece", **Corporate Ownership &Control**,vol.16,iss.4,pp.77-86.

_____ and Nikolaos Gerantonis (2018)." Tax Avoidance and Corporate Governance attributes : evidence from listed Companies in Greece ",**15 th International Conference on Enterprise**, **Systems** ,**Accounting**, **Logistics and Management** , **Kefalonia** ,**Greece** ,pp.107-117.

Dyreng ,Scott D.; Edward L.; Maydew and Michelle Hanton (2007). " Long Run Corporate Tax Avoidance ", **The Accounting Review**,pp.1-38.

Foroghi , Dariush; Hadi Amiri and Zahia Wokhbeh Fallah (2013)." Corporate Governance and Conservatism ", **International Journal of Academic Research in Accounting**, **Finance and Management Sciences** ,vol.3,no.4,pp.61-71.

Fullarton, Lex (2009)." Tax Evasion ,Tax Avoidance and Tax Planning in Australia : The Participation in Mass Marketed Tax Avoidance Schemes in The Pilbara Region of western Australia in The 1990s",pp.1-38,**Available at www.ssrn.com**.

Hansen, Don R.; Rick L. Crosser and Doug Laufer (1992)." Moral Ethics v. Tax Ethics: The Case of Transfer Pricing among Multinational Corporations ",**Journal of Business Ethics** ,vol.11,pp.679-686.

Haseini, Mohammedreza and Mehdi Safari Gerayli (2019)." Demographic Characteristics of The Board of Directors Structure and Tax Avoidance : evidence from Tehran Stock Exchange",**International Journal of Social Economics** ,vol.46,no.2,pp.199-212.

-Hassani, Mohsen; Mohammed Hedayati; Azita Mohammadi and Mohyedin Adel Lesan (2013)." Explaining The Relationship between Accounting Conservatism and Cost of Capital in listed Companies in Tehran Stock

Exchange ", **European online Journal of Natural and Social Sciences** ,vol.2,no.3,pp.610-615.

Huillier, Barbara Marie (2014)." What does Corporate Governance actually mean? ,**Corporate Governance** ,vol.14,no.3,pp.300-319.

Jamei, Reza (2017)."Tax Avoidance and Corporate Governance Mechanisms : Evidence from Tehran Stock Exchange ",International **Journal of Economics and Financial Issues**,vol.7,no.4,pp.638-644.

Ji, Xudong; Wei Lu and Wen Qu (2016)." Internal Control Weakness and Accounting Conservatism in China ", **Managerial Auditing Journal**, vol.31,no.6/7, pp.688-726.

Kadir, Olayiwola Abdulraheem (2018)." The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Corporate Tax Avoidance in Nigerian Listed Manufacturing Companies ",**Global Journal of Contemporary Research in Accounting ,Auditing and Business Ethics** (GJCRA),VOL.4,ISS.1,PP.622-636.

Kerr, Jon N.; Richard Price and Francisco J.; Roman (2016)." The Effect of Corporate Governance on Tax Avoidance: evidence from Governance Reform", available at www.ntanet.org.

Kiesewetter, Dirk and Manthey Johannes (2017)." The Relationship between Corporate Governance and Tax Avoidance : evidence from Germany using a Regression Discontinuity Design", Arqus Discussion Paper, no.218,**Arbeitskreis Quantative Steuerlehre** (**Arqus**),**Berlin**,pp.1-16.

Kung , Fan Hua; Kieran James and Chia Ling Cheng (2011)." Overseas listing and Accounting Conservatism : Evidence from Chinese H. Share Companies", **Asian Review of Accounting** ,vol.19,no. 3,pp.266-278.

Mappadang, Agustina; Tri Widyastui and Agustinus M.; Wijaya (2018)." The Effect of Corporate Governance Mechanism on Tax Avoidance: Evidence from Manufacturing Industries Listed in The Indonesian Stock Exchange "

**The International Journal of Social Sciences and Humanities Invention** , vol.5,no.10,pp.5003-5007.

Masripah, Vera Diyanty and Debby Fitriasari (2016)."Controlling Shareholder and Tax Avoidance : Family Ownership and Corporate Governance ",**International Research Journal of Business Studies**, vol.8,no-.3,pp.167-180.

Mohamed, Nor Farizal; Kamran Ahmed and Xu Dong Ji (2017)." Accounting Conservatism ,Corporate Governance and Political Connections ", **Asian Review of Accounting** ,vol.25,no.2,pp.288-318.

Mora, Araceli and Martin Walker (2015)." The Implication of Research on Accounting Conservatism for Accounting Standard Setting ", **Accounting and Business Research** ,vol.45,no.5,pp.620-650.

Mushin, Mustaruddin Saleh Kurniaty (2015)." Looking for Empirical Evidence Between Accounting Conservatism and Ownership Structure towards The Aggressive Tax Avoidance in Public Listed Companies of Indonesian ",**Research Journal of Finance and Accounting**, vol.10,no.10,pp.21-26.

Narayanan, Supreena and Mike Bukart (2005)." The Role of Accounting Conservatism in a well Functioning Corporate Governance System ", pp.1-15,**Available at http**://**mpra**.**ub**.**uni-muenchen**.**de**/**4458**.

Nasr, Mahmoud A. and Collins G Ntim (2018)." Corporate Governance Mechanisms and Accounting Conservatism , Evidence from Egypt",**Corporate Governance**,vol.18,no.3,pp.386-407.

Neag , Ramona and Ema Masca (2015)." Identifying Accountimg Conservatism – a Literature Review ", **Procedia Economics and Finance** ,vol.32,pp.1114-1121.

Nugroho, Wawan Cahyo and Dian Augstia (2017)." Corporate Governance ,Tax Avoidance , and Firm Value ",**AFEBT Accounting Review** ,vol.02,no.02,pp.15-29.

Otto,Farny ,Franz Michael ,Gerhartinger Philipp ,Lunzer Gertraud ,Neuwirth Martina and Saringer Martin ,2015." **Tax Avoidance** , **Tax Evasion and Tax Havens** ,pp.1-93.

Pratama, Arie (2017)." Company Characteristics , Corporate Governance and Aggressive Tax Avoidance Practice : a Study of Indonesian Companies", **Review of Integrative Business and Economics Research** ,vol.6-,iss.4,pp.70-81.

Purwantini, Heni (2017)." Minimizing Tax Avoidance by using Conservatism Accounting through Book Tax Differences ( Case Study in Indonesia ",**Research in Business and Social Science** ,vol.6,no.5,pp.55-67.

Salama, Feras M. and Karl Putnam (2015)." Accounting Conservatism ,Capital Structure, and Global Diversification ",**Pacific Accounting Review** ,vol.27,no.1,pp.119-138.

Sari, Dewi Kartika; Sidharta Utama and Hilda Rossiety (2017)." Tax Avoidance ,Related Party Transactions ,Corporate Governance and The Corporate Cash Dividend Policy ",**Journal of Indonesian Economy and Business**,vol.32,no.3,pp.150-208.

Scheffer, David (2013)." The Ethical Imperative of Curbing Corporate Tax Avoidance", **Ethics &International Affairs**,vol.27,no.4,pp.361-369.

Sulardi, Lulus Kurniasih and Sri Suranta (2017)." Earnings Management ,Corporate Governance and Tax Avoidance : The Case in Indonesia", **Journal of Finance and Banking Review** ,vol.2,no.4,pp.28-35.

Tang, Yingkai; Yao Liu and Weiping Li (2019)." Does More Managerial Power Impede or Promote Corporate Tax Avoidance ? Evidence from Listed Chinese Companies, **Journal of Sustainability** ,vol.11,pp.1-18.

Wakil, Gulraze (2014)." Market to Book Ratio and Conditional Conservatism : firms Voluntary Expensing of Employee Stock Options ", **Accounting Research Journal** ,vol.27,no.2,pp.124-149.

Waluyo (2017)."The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance : Empirical Study of The Indonesian Banking Company ",**The Accou–nting Journal of Binaniaga**,vol.02,no.02,pp.1-10.

Wang, Richard Zhe; Caran Ohogartaigh and Tony Van Zijl (2008)." Measures of Accounting Conservatism : a Construsct Validity Perspective "", pp.1-60,**Available at www.ssrn.com**.

Widuri, Retnaningtyas; Winnie Wijaya; Jessica Effendiand Elvina Cikita ,(2019)."The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance of listed Companies in Indonesian Stock Exchange in 2015-2017",**Journal of Economics and Business** ,vol. 2,no.1,pp.120-126.

Xu,Xiaodong; Xia Wang and Nina Han (2012)." Accounting Conservatism, Ultimate Ownership and Investment Efficiency",**China Finance Review International** ,vol.2,no.1,pp.53-77.

Yee, Chen Siew; Noor Sharoja Sapiei and Mazni Abdullah (2018)." Tax Avoidance , Corporate Governance and Firm Value in The Digital Era", **Journal of Accounting and Investment** ,vol.19,no .2,pp.160-175.

Yuniarsih, Nia (2018)." The Effect of Accounting Conservatism and Corporate Governance Mechanism on Tax Avoidance ",**Academic Research International** ,vol.9,no.3,pp.68-76.

Zhang, Yuxiang and Wanli Li (2017)." Accounting Conservatism : a Literature Review", **Australian Accounting Review**,vol.27,no.81,iss .2,pp.195-213.